

شرح الشیشه



۲۴

از مولوی زبیر الدین علی خان العلوم



المهندسين المحققين واسوقه الرياضيين المدققين المولانا العظيم والجبر الاحم
نظام الملاة والدين الحق النيشاويري البسة الله تعالى عليها من السند والحق

في رسالة منبوبة صغيرة الحجم عظمى الفوائد مشتملة على ما لا بد منه
في انواع الحساب من القواعد وهذا اشهر في الاقطار كالشمس في نصف النهار
لكن بعض مباحثها يحتاج الى زيادة كتحديد مسائلها مطلقه بحرية
عن الدلائل محتاجة الى البرهان وقد وقع في بعض من خواصها مسألة

على سبيل السهو والغبان وليس هذا المراد بل هو من لوازم نوع
الاشارة فاردت ان اشرحها شريفا صديقا المعافاة وشكلا لا غاوي
في غاية الايضاح مما ترجى له التحاوي بعض الانفا ويكشف بالبراهين الهندسية
والجبرية منها ما هو بين حواشيها وبين ما وضع مساهلة لها وما هو
فترعت فيما اردت فجاء بحمد الله تعالى وعنه كما هو المأمور واجوز ان
يصير مقبولا لركبة الانام والفضلاء الكرام والمأمورين بالاصدقاء
والخلائق من المؤمنين ان يصلحوا ما يعرض فيهم من اللغات والظواهر

من الله تعالى العون والتوفيق وبهذه اتمة العصمة والتحقيق وهاتان
اشترى في المقصود متوكلا على اللات المعبود فاقول قال المصنف نور الله
سبحه وزاد في خطاير الهند من اتمه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
يلا تدابير بالقسمة والتجديد امتثال لما ورد في الحديثين المتينين
وكان الامتنال بانه "املا اذ كل منهما على وجه يستلزم الآخر
اما الثاني فظاهر واما الاول فالان الحمد وصف بالجميل على قصد

اعمالها

سورة

مصلح الرزاق

التعظيم ولا يشك في حصوله بالاول الا انه جمع بينهما موافقة لكلام الله تعالى
 او يحتمل ان الترجيح باللام مرجح ولا اسم للمراد به اللفظ واليقين به تعظيم للمسيح
 او للمسيح وانما الاسم لدفع توهم اليقين والله علم عالمي او وصفي للذي
 الموصوف بجميع الصفات الكمال والرحمن الرحيم صفتان متبعتان من
 الرحمة بعد نقلها الى اللازم وفي الرحمن مبالغة اكثر ولهذا فسر بتمام
 عظيم الاحسان وقدم الاختصاص وقيل انه ايضا علم فعلي هذا يكون
 بدلا او عطف بيان ولا اختلاف في صرفه مستدركا ولا يستعمل
 في سعة الكلام الامنادي بمنزلة وعرفا باللام والعامل في الاستغنى
 ان يقدر سوخر تعظيما لاسم الله تعالى وفادة للاختصاص والفرد
 اما بمعنى الواحد المتعالي عن القرية ولا تقام او بمعنى الاحادي
 المتعالي عن ان يكون له مثل فينطرقا فقام التعدد ويؤيد الثاني
 قوله بل اند فاند هو النثل والظهير وكلتا لاند في معنى واحد
 بين شيئين متطابقين لا بمعنى انها لا يخال المعنى باسما لهذا
 لم يمنع حرف الجر عن العمل وقيل انما جمع الاسم وصار بمنزلة
 كلمة واحدة عن الكوفيين في امثال هذه الواضع انما الاسم بمعنى
 بمضائق ما بعده فلا اشكال والجواب والجواب لا شقاق في ذلك
 للفظ معنى التزويج والزوج والاضد يقال تزو الله عن السوء
 بحده عنه وقد سده وقيل معناه وصفت به الزاهدة اي البعد
 عما يخلق به والزوج كل شئ من شئ او تفيض من اسم الله

او من كلام

فتاوى

ف

وقر

وقيل كل اثنين زوج وقيل الواحد اذا كان وحده فهو فرد واذا كان معه
 غيره من جنسه فكل منهما زوج وهما زوجان وفي الصحاح يقال لا يزدله
 ولا يذله اي لا يظيره ولا يكمّله لا مركب فيخل ولا اوله فيعدل ^{شئ} ^{شئ}
 في الشيء يقضي ان كان انفكاك بعض اجزائه عن بعض وهو الماد بالاول ^{محل}
 لان التركيب يستلزم الاحتياج الى الاجزاء وهو اية الحدث والامكان
 ومعنى قوله لا اول له قد يم اي لا يسبقه شئ بيحه من الوجود بالذات
 ولا بالغير واذا كان كذلك فلا يحتاج الى علة موجودة له ولا فلك على
 نعم الحكيم وان كانت قديمة لكن قد مالمس خلتا في محتاجة الي
 العلة كالحواشي فتقوله فيخل فيعدل منسوبان لوقوعهما في الغاء
 السبية ^{الواحد} بعد حرف النفي وفي العبارة مناقشة لان كلمة لا الاولى خاصة
 على المفرد الذي من الصفات وقد تقرر في الخوانه يجب تكرار لا الذلحة
 على المفرد الواقع لا او قبل او صفة ذكره صاحب المغني في الثانية
 دلالة على الجملة قطعا انه في لفظ الجنس ويمكن ان يتحال ويقال انه قوله
 لا اول له بمعنى لاحداث فكانه قال هو مركب ولا حادثا ويقال ان لا
 ايضا لفظي الجنس ولا اسم محذوف اي لا هو مركب وقد تقرر انه اذا
 تكرر لفظي الجنس يجوز اعمالها والغاءها واعمال العدم والغاء ^{خبر}
 ذكره صاحب المغني المنطق وجوب وجوده فائق بالعادة العظمي والذات
 من بينات اياته اسم ^{من} وجوب الوجود عبارة عن عدم امكان
 انفكاكه عن انصف به والسعادة خلاف النقاوة فان اريد به العا

او حلالا

بالحروف
والأخرية وهو الظاهر والمراد بالظن الظن الذي هو العلم والمعنى الذي جعل عالماً
الوجه معتقده فارتبطت السعادة وأراد به السعادة الدينية
فالمراد بالظن الظاهر أي الذي جعل ناطقاً وقائلاً بوجوب الجود فأنشأ
بالسعادة الظن الدينية حيث عظم ماله ودمه والزهل والزهول
عن الشيء والآية العلامة والمراد بها ما يدل على وجود الصانع فمثل
الآيات القرآنية والوجودات الدالة على وجوده والليينات جمع بينه
فيظهر من البيان بمعنى الظهور ومن البينونة بمعنى الانفصال لأنها
ينفصل الحق عن الباطل والمعنى الذي غفل عن آيات اليفينات ولم يتفكر
فيها حتى لم يستد بها إلى معرفة فواهم وأعمى أي كاهم ولا يحى والصم
فقدان حاسة السمع والعمى عدم البصر عما من شأنه أن يبصر ويقف
أحد البصرة والمراد بكاهم هو سد سامعته عن الاستماع إلى الحق
من يبصر الآيات بأبصاره فالأعمى يناسب الآيات القرآنية والآ
الدلائل كل موجود يشتمل من قسمة مواهبه بضرب يستعدله وبلق
به الحبة البرية ما ينفع الموهوب له يقال وهب له ما لا هبة وهو هبة
وقد يسمى الموهوب أيضاً هبة وهو هبة والجمع هبات وهو هبات
بالضرب هو النوع أي كل موجود فإن عطاي الله تعالى عند قهره أنه
خلقة ينوع ليتعد فذلك للوجود له وبلق به فإن عادة الله تدبر
بأن كل ممكن إذا ما استعد الشيء وصلح حاله يجعله مستعداً بذلك
كل ممكن من غير وجه حسنة وتضعيف التوب يقال لكل مع الشيء

بضم الميم وكسرها كما لا يخفى ثم واستعمله جعله كالميل والتضعيف مأخوذ
من الضعف وهو اللين الذي يكثر في زيادة وليست الزيادة مقصودة على التلخيص ^{في} علما
بمعارف الناس ذكره الطبري في التوب الخبز من ثاب اذا رجع وعاد ^{له} فاعاد
نفع يعود الى المجدي وعن الميراثي ان الثواب في اصل الحال المصطفى ^ب
به الخبز لما فيه من الحلاوة ^ف قلبي ان كل واحد استكمل ايمانه بالاحوال
او تكسيرا لاجتهاد في العبادات او بتصفيتها فمقد وعده الله تعالى ان
يجمع حسنة في ديوان الاعمال ويعطى على كل حسنة ضعف او ضعفا فان
الثواب والجزاء لكل عاملة ميزان يوزن به اعمالها يوم الحساب عاملة
منفعة موصوفة بخلاف كل نفس عاملة والمراد يوم الحساب يوم
القيمة اذ فيه يحاسب العباد ويقابل اعمالهم بالجزاء فيقال هذا وزن اعماله
فذكر الميزان انما هو على سبيل التمثيل والتشبيه وقيل وزن اعمال الخلقين
ان يوزنوا بنحو ما هم فالسني يخف وزنه والحسن يثقل وزنه والجمهور
على ان حقائق اعمال يوزن بميزان له ^ل كلفه كفتان منظر اليه الخلاق
الحمار المودلة وقطعا المودلة وعلى هذا تعدد الميزان ^{عمال} فتعددها في
لا بالنظر الى الواقع والصلوة على من خير بمقدرة كسرها لايمان الصلوة
مشرك لفظي بين ثلث معان رحمة الله تعالى واستغفار الملائكة
للمؤمنين ووعده المؤمنين بعضهم لبعض وقيل بين معين الرحمة
من الله تعالى والذين ^ب من غيره وقيل مشترك معنوي بمعنى العطف
والعطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالنسبة الى الملائكة الاستغفار

وبالنسبة الى المؤمنين دعاء بعضهم لبعض ويقال جبر الكفر جبراسده واصح
وجبر الكفر بنفسه جبر اتعدي ولا يتعدى فقوله من جبر احتمال ان يكون مبنيا

للفاعل وان يكون مبنيا للفعل ولا يمان في اللغة وفي الشرح التصديق بالعلم
علم بالضرورة انه من الدين الحق كالتمجيد والبعث والجزاء وهكايما

الحقيقي وبعضهم يجعل الاقرار به دخلا في الايمان وبعضهم العمل بمقتضا
ايضا دخلا فيه شبه الايمان به جعل مكسورا لاطراف على طريقة الاستعارة

الكيفية وانبتت للكسولة على طريقة الاستعارة ^{المعجزة} وذكر الجبر شيئا
ومح بعضه مراضا لا يمان البعث في اللغة مصدر نوحى كالجبر من بعض

اي ارسله وفي الشريعة هي ارسال الله تعالى رجلا الى الناس ولا يخفى
ليدعوهم الى الطريق الحق بشرط ان يدعي النبوة ويظهر المعجزة والمراد

جمع مريض ككريم وكرام والدين الطريق المحصورة الثانية من بنى
فمنه يصح ان يكون ذوي الحقول باختيارهم المحمودة الى الجوار

بالذات تسمى بذلك باعتبار اطاعتهم لاسم والحق من دان له اطاعة او
باعتبار ترتيب الجزاء على قبوله من دانه جازاه او باعتبار انه صادر

عنزلة عادة لها من الدين بمعنى العاقبة والمراد بمراضا لا يمان اليهود
والنصارى ويحتمل ان يراد جميع الكفرة بان يتخوفوا في الدين ويعلم

بحيث يتناول طرق اهل الكفر جميعا وعلى عجيبة قاله الناسميين على
منواله العجيب اسم جمع لصاحب كركب و ^{المراد به صاحب النسي} بالمراد به صاحب النسي

والمقارضي مفردة العجائب بفتح الصاد منسوب الى العجوبة وهي

والحق مصدر من القوم
وهم من البلدة او الاما
واللوحج الكرمي مصدر
المعقول والامام اللواتي
من الذين قالوا في الصدق
والنفس في الحال

وهو قوله لو صح

مصدر

مصدر بعض الصحة اوجع بعض الاحباب وعرفوه بانه من لقي النبي من
 الثقلين موثقه ^{على} الاسلام والرجل لهله ويماله ان يثله
 ذكره الجوهري واهل الرجل قد يطلق على اخير الناس به فاعل الاول المراء
 ان طبع وذبياته واقاربته الذين ^{محم} الصدق عليهم من بني هاشم على
 الثاني يتناول صائر المؤمنين والنوال خبنة بلف الحائث النيات عليه
 والحالة جارية بان النيات المتخافسة تلف على منوال واحد فللرادان
 والال يتبعون آثاره ويهدون هديه وسيرته واعلم ان التبعة يكونون
 الفضل بين النبي والال بكلمة على الحديث يروون في ذلك واهل الص
 انما ورد بكلمة على لكان ذكر الصاحب او لا تغديه على الال لرعاية الجمع
 ويحتمل انه اورد بها رعاية للتبعة ثم ان الحديثين يكونون الصلوة
 بدون التسليم فكان عليه ان يقول في اول الكلام والصلوة والسلام ثم اسم
 انه قد ذكر من مصطلحات اهل الحساب الفاظ في هذه الخطبة وادخل في
 المعاني المصطلحات فالناظر فيها من اول الامر بما يتوهم ان المراد منها المعاني
 المصطلحة اذ المعاني القريبة الى الفهم في كتب كل علم انما هي المعاني المصطلحة
 فيحصل صفة الايمان وهي من لطائف صنائع البديع مع ما فيها من
 رعاية بدراسة الاستهلاك وتلك الفاظ هي العرف والرجح والركب
 الاول والمنطق والاعم والقيمة والضرب والجمع والتعنيف والميزان
 والحساب والجبر والاكور وسيرد عليك تفاصيل معانيها في البياض
 الاية وبعد فان اوجع خلق الله اليه الحسن بن محمد النيشابوري

يعرف بنظام نظم الله احواله في اولاه واخراه والواحد مضمون جملة
 مسبوقه لغرض اليقظة الرسالة على مضمون جملة مسبوقه لغرض انشاء الحمد
 والصلوة ^{محمدا} في الحقيقة ليس من عطف الجملة الخيرية على الجملة الانشائية
 كما يتوهم من ظاهر الجارية وجود من الطرفين المقطوعة عن الاضافة اليه
 على الضم وهو متعلق بقول على الاصح جملة اما بحذوفة يدل عليه فاء
 والمعنى ان يقع في الدنيا شي بعد الحمد والصلوة فان اوجج خلق الله تعالى
 بقول والخزينة القطع بحصول هذا القول منه اذ وقع ^{تحت} في الدنيا
 مقطوع به وقيل كلمة الواقعة مقام اما وهذا لا يجتمعان في هذا المقام
 ويجوز ان فعل التفضيل من حاج يجوز محبا بمعنى احتياج والتعلق مصدر
 في الاصل وهو بمعنى المحلوق ان كان اضافة اسم تفضيل الزيادة للطلاقة
 او بمعنى المحلوقات اذ اريد بها الزيادة على المضاف اليه لان اسم التفضيل
 اذا اضيف الى المعرفة فزيد به المعنى الاول اجاز اضافة الى المفرد ولذا اريد
 المعنى الثاني لا يضاف الا الى المتعدد ولو قال اوجج خلق الله الى امواه
 لكان مع قوله واخراه سبحانه وحكي سيبويه عن بعض العرب ان اليافذ ^{خلق}
 على المضموم يقلبوا الفاء ياء ^{يخلق} ان يقرأ بـ لا ف حتى يكون سبحانه واللفظ
 ما يكون سببا لا نظام امر يكون على ^{يخلق} ينبغي وقد حذف جزء العلم
 ومثل هذا كثير من كلام المولدين وقوله يعرف بنظام جملة حالية والنظم
 هو الجمع وقد يخص جمع التلوذ والملك ونظم الاحوال كناية عن السرد
 وخراج التال كما ان تفرق الحال كناية عن مدح والاطم والآخرى ^{جملة}

حقيقيا تفصيل من هو محمد بن أبي الحيوة الأولى في الحياة الأخرى ثم
 استعمل في الدنيا والآخرة ولذلك اضافها الى الصيغة بقول الحساب علم الجاد
 انتهى عنه علم العلوم والآداب الادب اسم يقع على كل رياضة متخوفة
 يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل ومنه اليه في الادب فمما اذا
 النفس وهو عبارة من كاتم الاخلاق كالصدق والنجاسة وغير
 ذلك وادب اللدس في معرفة اللغة وطور الناحين للفرق والنحو والعروض
 والاستال وغيرهما والادب بالعلوم سيجعل بالنظر والآداب سيجعل
 بمن العقل والاطمئنان المراد انه يحتاج اليه من طلب جميع العلوم العقلية
 والنقلية فانه بعضها المحال يحتاج الى علم الحساب لان كل علم لذلك ويعتقد
^{الشيء} في ضبط المال في المال ارباب الباب من الوزراء والكتاب
 المال جمع المالك وهو الطريق والمالك جمع المالك وهو الملك وقد
 يزاد به موضع الملك والرب في كل حال مصدر بمعنى التربية ويبلغ
 الشيء الى كماله على سبيل التدرج وضعفه به للمالفة ثم سمي به المالك
 لانه ^{محمدي} ما يملك والطلب العقل الكامل الوزير الوان اي الحارث
 كالجلس لانه يجلس ولا يمشي اي ثقله اذ لانه ملجاء للامر في الامور
 الوزير وهو الاجزاء والكتاب الذي يكتبه وقد يخص في العرف عن النثر
 كما ان الشاعر ينسب اليه والحمل على كل منها جائز وحقا ^{الحساب}
 الحساب ظاهر واهم من انه اجده من تفريق العاصم العمر بالضم
 والفتح البقاء لان الفتح غلب في القسم حكاية جوزية النظم وهو

التوازي

مبتداء خبر محذوف في قوله اي لعمري قسمي واحدا في قول التفصيل
 هو الاجزاء بمعنى الاعطاء على خلاف القياس والمراد انه انفع والتفكير
 جمع التفرقة وهو في الاصل مصدر يقال فرقت بين الاجسام تفرقا
 وفرقت بين الكلام افرق بالضم ويقال فرقة بالتحفيف وافرقت
 فرقة بالتشديد فتفرق ذكره المطرزي وهذا من امثال العرب قال
 الشاعر شعرا اشهد يوم بالمرقة والحقاء المكسر من تفرق الحشا
 قال ابن الاثير العساكر متخذ منه ساجور وهو خبثه تجعل في
 عنق الكلب فاذا كسر الساجور يتخذ منه لاداء فاذا كسر الرند يتخذ منه
 عراب الجاني وهو خبثه تجعل في نفث البعير فاذا شق راسه اتخذ
 منه النوادي وهي خبثات تضر بها صرخ الناقة كذا ذكره الجوهر
 واهم من السلسال البارودي اهم اسم تفصيل من هم بالاراد
 قصد منه الهم وهو سلسال القلب من امر ياء به في الصحاح يقال الماء
 سلسال وسلسال اي سهل الدخول في الخلق لانه عذب صاف والصد
 صدق بالكرام عطش كلمة قدما كنت غاف ساعى ان اكتب لتفني واستر
 طلبه العلم من اخواني القدم بكر الغاف وفتح الدال وقيل سكونها مصدر
 في الاصل والمراد به ههنا الزمان القديم او هو بمعنى الدائم وهو ظرف
 زمان اقوله غارما والعزم والغزيرة توطين القلب على امر والكناية عن
 الخطر ويحتمل ان يكون بمعنى انشاء الشعر والساكن قد يحى بمعنى الجميع
 وبمعنى الباقي وهو هذا المعنى مأخوذ من السوراي بقية الماء التي

نشأنا أكثر يسمى في العرق كلمة فيكون قوله والمجرات تغيير الجليات وهو في
 لأجل من أهم الأمر ^{مصدر} السبب ^{مصدر} وأما حملنا على ذلك لما أنه قد يوجد في الحس
 الجلي قاعدة بل هي المصطلح عليه وذلك السائل الطويلة التي لا تجري للباحثين
 عنها أطال المسألة القضية الحاصلة بالرهان سميت بذلك كما أنها مسائل
 عنه وهي في الأصل أهم من القاعدة وإن كانت في العرف صرادين وطولها أصلا
 عن كثرة فروجها واحتمالاتها أو كثرة معقداتها والبحث في اللغة التفتيش
 والمقتضين وعرفا اثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشين بطريق
 الاستدلال في الصحاح يقال هذا ما لا طائل فيه إذ لم يكن فيه بقاء ومجته
 وفي الجذب يقال لا طائل فيه أي لا خير فيه والمراد بهذا المنفع ومعنى
 لا جدوى لا يطي وهو متعد بنفسه إلى مفعولين ^{البناء} بل كن في المفعول
 الثاني ليصح الجمع ولا يجوز لأجل الجاهل من يد فضل على الجاهل الحق في الجاهل
 الجمع والمراد مصدر ميمي من زاد الشيء عصفاز داد والفضل ^{المراد} المسمى
 الغلبة وفرض ^{المراد} الترتيبات يجب المكالات النغية كالإعمال والجدل
 عدم العلم عما من شأنه أن يكون علما إذا لا محار قصيرة ولا أعمال ^{المراد} الجليل
 لما يفهم من قوله دون السائل أي لم نور في هذه الرسالة السائل الطويلة
 لأن الأعمال قصيرة والعم البقاء خصر في العرف ببقاء الإنسان مدة حوت
 فلا بد بأعمال جميع لأعمال التي ^{المراد} يخطأ الإنسان ^{المراد} ويخطئ أن يرد أعمال
 هذه السائل الطويلة ولو قال الأعمال كثيرة لكان لا نيل عطا ومعنى
 فالعاقلة من صير ^{المراد} فكر في طلب الأهم العاقل ذو العقل وهو في العرف

يستفاد

يطلق

يطلق على معان كثيرة والمراد بها القوة المميزة بين الأمور الحسنة والسيئة
 قال الجوهري وكذا كونه أي قصد قصد والكد السوء في العمل
 الكسب والهم ما يكون القصد إلى حصوله الترويض عنان العناية إلى
 إصلاح الدارين الزم الشيء ضم ولصداخر ومنه يقال ثنى العوداد لحناء
 وعطفه لأنه ضم أحد طرفيه إلى الآخر ثم قيل ثنى وجهه إذا كف وضربه
 لأنه سببه ذكر المربي والمعنى يضرب عنان العناية والخان بالكر
 الحجام الغرس الذي يعد من الجلود المدبوغة والعناية الإراقة والقصد
 ولاهتمام بالأمور شبه العناية بالغرس فلا يوصل إلى القصد استعار
 بالكناية وإنبأت الخان لها استعارة كجملية وذكر الشيء والماد بال
 الدنيا والآخرة أما كون الحجاب لإصلاح الدنيا فلا ريب وأما كونه لإصلاح
 الآخرة فلا أنه يحتاج إليه في قسمة التركات وغيرها من المسائل العينية
 كما قيل ولا يخفى بيان الحاجة أن المراد لا إشغال بتدبير المسائل الطويلة
 التي ليس لها فائدة يعتد بها تصبح للغير فتركها ولا إشغال بالطاعات
 مكافئة أصح للأخلاق فلا طعن أن الصناعة ليست في العدد الكثير وإنما
 هي في العدد المتوسط معناه أن قوانين الصناعة لا ينبغي أن يكون في غاية
 القلة فينقص عن الحاجة ولا في غاية الكثرة فينقص عن ضبط الصناعة
 في التفحرف الصناعة وهو الذي يعمل به يد في العرف يطلق على معلومات
 علم حصلت بالتمرين على العمل كما كان معلومات علم حصل بالنظر والاستدلال
 يخص باسم العلم وقد يقال الصناعة لما تدرج صاحبها فيه وتمكن منه

المراد

شرح

وكمثال لنوع

2 العدد العلوي ٣٤

مفهر

كما يكون المقصود الاصل منه العمل وقد يفسر بانها مملوكة نفسا ائنة بعثد
 بها لان على استعمال موضوعا ما يخرج من الامر ما صادر من البصرة
 كما يمكن في البصرة ويشبه ان يكون المراد بالعدد القليل ما دون العشرة
 وبالكثير ما فوق المائة وبالسطح ما بينهما والقوانين جمع قانون وهو في
 الاصل لفظ يوناني معناه المنظر وفي الاصطلاح هو القواعد من افعال
 وما ذكره المصنف في غير كلام ان الامور لا يغلو عن خفاء لان العلم عبارة
 عن جميع المسائل ويخطر بالبال ان الصناعة مفترقة بالملكة والمملكة لا تحصل
 الا بتكرار العمل لا خطه وتكرار العمل ان كانت الصناعة مما اعتبر فيه العمل
 ففي كلامه ان الامور ان الملك السماة بالصناعة لا يحصل مرات قليلة
 فالتكرار في صنوعها مرات كثيرة بل هذه ^{الملك} تحصل في كل عمل مرات
 عديدة ومنه سطر كانت العوائق ^{تسمى} عن المقصود العوائق ترد
 عن الخط المسرود والعوق المنع عن الشيء والعائق اسم فاعلم انه
 وجهها العوائق والمراد بالحوادث التي تمنعه عن الاستعمال بذلك
 والعلة قد بانكره في السيف والسوط ونحوهما وبالفتح تعلق
 القلب بامر من الامور والعلة توجب العلة بالفتح والمراد تعلق الخلق
 بالاشياء والوضع المنع قال المطر الذي يقال عندي مناع من هذا
 الخط اي هذا النوع والسرد جود العلك وهو ^{عمل} ^{تسمى} الدرع
 شبهة باللفظ الكلام وضم اجزاء الكلمات اي بعض المعاني ان العلة
 يخرج عن ان الكتب رسالة على الوجه الذي فيه وهو ان يكون رسالة

حالة

في الوجه
 من كلامه ان الامور

مبنية عن قواعد الحجاب ومبنية على محقق القواعد المان لغير الله في بعض
 الاسفار الختلا من فرصة لذلك فتمها كما قصدتها الجار متعلق بمقتضى
 عني والتيسر التبريل والاختلا من اخذ الشيء من ظهور بسرعة والفرقة
 نعم الفاء في الاصل النوبة والمراد منها طائفة من الزمان التي هي نوبة
 الاستغفار بها اليك فلا تختصر وكلمة ذلك اشارة لا قوله ان الكتب
 هو حيث من توكل عليه معين من فوض الامر اليه حسب اسم بمعنى اسم الفاعل
 اعني المحقق من الاحتساب اي الكفاية يعني ان الله تعالى كاف من توكل
 عليه والتوكل لا اعتماد على الخير والتفويض في الاصل التسليم وترك اللناز
 ثم نقل لا وكولا الامر الى الغير بحيث لا يتصرف بنفسه فيه ومقتضاها بالرسالة
 التسمية على سبيل النقل اليه في اشتراك التمس وقيل فيها لا لشي
 بالتمس كما هو عادة المصنفين في جعل مصنفهم باسم احد من المتكلمين
 مقتضاها على مقدمة وفيه ان التمس في الكتاب لم يكن من مقاصد
 علم الحجاب في المقدمة وان كان منها ما ان يتعلق باسم الحجاب وهو الفن
 الاول او بفروع وهو الفن الثاني وترتيب الشيء وضع اجزائه في
 اي في مواضع يليق لها وكل على متعلق بمحذوف والعنى وضعت تلك
 الرسالة في مواضع يليق بها حال كون تلك الرسالة مشتملة على مقدمة
 وفين اما المقدمة فيها فضلا عن الفصل الاول في تعريف الحجاب
 بيان موضوعه وتعريف الحدود واقسام المقدمة في اللغة اسم فاعل
 من قدم بمعنى تقدم وفي الاصطلاح ما يتوقف على الشروع في المسائل في

والحدود

الاسم والادكار

المقدمة في الكلام
 مع العلم وسر معناه
 على
 والمقدمة في الكلام
 وما سئل في العلم الاول
 سئل في العلم الاول
 فما سئل في العلم الاول

الجملة اما مطلقا وهو يعرف العلم ومعرفة الغاية ولما مقيدا بزيادة البصيرة
 وهم بيان موضوعية الموضوع وغير ذلك من الاشياء التي بغية زيادة
 البصيرة للشارع وقد يسمى طائفة من العلوم المتكاملة علمها مقدمة بخور
 بعضهم يسمى الاول مقدمة العلم والثاني مقدمة الكتاب والمص اولى
 خصوصا تعريف العلم وبيان موضوعية الموضوع وتعريف الحدود وقيامه
 بوضع صورها لافاد ولم يذكر الغاية لانه اشار اليها في الدير بلح
 فاورد الاشياء المذكورة في الفصائل لانها على نوعين احدهما ما هو من
 مقدمات مطلق الحساب وثانيها ما هو من مقدمات الحساب العملي التي
 بالتحقق والترب فاورد هكالا منها في فصل على حدة العلم ان بيان
 الموضوع هو ان يبين ان موضوعه اي شئ هو ويخرج ما ذكر ان موضوعه
 اي شئ هو ويخرج ما ذكر ان موضوعه العدد لانه يبحث فيه عن عدله
 الذاتية لا يحمل تعريف الحدود وقوله وبيان موضوعه ليس مخرجا عن
 قوله وتعريف العدد على ما هو توهم الحساب علم يعرف بطريق استخراج
 عددية من حلومات مخصوصة عدل عن التعريف المشهور وهو علم
 يعرف به المحولات العددية لانه يورد على ظاهرة انه لا يعلم بهذا العلم
 محمول عددي الا ان يرا به التمكن من العلم فان تعريف طريق استخراج
 المحولات العددية يمكن من معرفة تلك المحولات والمراد بالعلم الاصغر
 والفقو اعد بالعلم ^{العرفية} قوله يعرف به ومن مرر بان علم بقوانين استخراج
 المحولات العددية ان ربه العلم التصديقي واسماء العلوم المدققة كما

تطلق على المعنى الاول يطلق على المعنى الثاني ويراد الطريق بصيغة الجمع على ما
في كثير من النسخ اما بالنظر الى كثرة انواع المجموعات فان بعضها يعلم بالضرب
بعضها بالقيمة وغير ذلك واما بالنظر الى القواعد المختلفة فان الضرب ^{مثلا}
له طرق مختلفة وكذلك غيره على ما هو مذكور في المطويات والمراد بالمجموعات
الحدودية لا اعداد المجموعة وبالعلومات المخصوصة لا اعداد العلوم من ذلك
في القصة المقسوم عدد معلوم والمقسوم عليه كذلك ومنها اعلم الخارج ^{من}
القيمة الذي هو عدد مجموع ويحتمل ان يراد بالمجموعات الحدية مجموع
له نسبة الى العدد اعني عوارض مجموعة الحدود او في المثال المذكور العدد ذلك
هو خارج ليس بمجموع وانما المجموع وصف كون خارج القيمة وعلى هذا
يكون محصل التعريف انه علم يعرفه طريق استخراج الخواص والاعراض
لمجموعة الاعداد من خواصها المعلومة وقد صرح بذلك بعض افاضل المتفكرين
ويؤيده انه قال بمجموعات عديدة اي مجموعات لها نسبة الى الحدود ولم يقل
اعداد مجموعات والظاهر ان قوله من معلومات مخصوصة احتراز عما اذا
استخرج بالمجموع الحدي يغير علم الحساب كما اذا استخرج عدد الحدود لم
المجموعة من قوله علم الرسل ولو قال من معلومات بوجه مخصوص لكان
اصح في المراد المذكور ولكن ربما يناقش فيه بانه ان اريد بالوجه المخصوص
الوجه المعين المعتبر في علم الحساب فما يخلو من شبهة وقد يمكن
ان يراد بالمعلومات المعلومات الحدية بقية المقابلة فلا بد ^{من} ان يكون
ثم ان الحساب ان على وهو منقسم الى قسمين احدهما هو الذي يستعمل

المعجم ان ما لم يرد
صادق على العلم وان اراد
ما الوجه المجموع

كتاب الحساب في معرفة الكميات
 كتاب الحساب في معرفة الكميات
 كتاب الحساب في معرفة الكميات

٢٠٠

فيه الضرب والقيمة وغيرها بالاعتماد على الجوارح كالقواعد المذكورة
 وتأتيها ما غير هو في الجوارح الى استعمال الجوارح كالقواعد المذكورة
 في كتاب البهاينة في هذا الكتاب البهيبة والتعريف المذكور في هذا الكتاب
 شامل للذين القمين ونظري وهو علم يبحث فيه عن ثبوت الامور في هذا
 للعدد وسبلها عنه وهو المسمى بالحقائق ويشتمل عليه المقالات الثلاثة
 السابعة والثامنة والتاسعة من كتاب الاصول وقد ذكرنا في هذا
 تلك المقالات طريق استخراج عدد يعده اعداد مشتركة واستخراج اقل
 الاعداد للتوالي على نسبة مفروضة وغير ذلك من مسائل الحساب
 لما انه يتوقف بيان بعض الاشكال عليها في مسائل حسابية علمية لعلم
 الحساب النظري ولا يخفى في ذلك مع ان مسائل علم الحساب اعلى ما بين القواعد
 التي يبرهن عليها في الحساب النظري وهذا كما ان الترميز في الجبر
 في العلم الاخر ومع ذلك بيان امتناع الجز في الذي لا يتغير من مسائل
 الطبيعي ومن مسائل اثبات الحيوان الذي من مسائل الاخرى نعم يشتمل
 في المسألة التي جعلت من احد الحولين مبدء للحل الاخر ان لا يكون مما
 يتوقف على ذلك العلم بحيث يلزم الدور لكن كان المناسب علما ذكرنا
 ان يجعل اقل من تلك المسائل من الاصول الموضوع كجعل امثال تلك
 المسائل من القادير من الاصول الموضوع وان يتوان المتوقف عليه
 هو في الاشكال المذكورة هو ان كان وجود الترميز عدد يعده اعداد مشتركة
 وان كان وجود اعداد متقابلة على نسبة مفروضة فليكن ان يتم



ختم

بفرض وجودها وما هو من مسائل الحساب على نحو طريق استخراجها بالعمل
 لكنه ذكر طريق استخراجها لزيادة الفائدة لا انه عاينوه في علمه بيان الاشكال
 الاليتيه وبهذا كما ان الذين في المقالة الاولى طريقه بتصنيف التولية والخط
 ونقص الخط عموم كماله في موضوعه العددية فانه اذا كان علم الحساب علم
 بقواعد استعلام المجموع العددية ومعناه كما ذكرنا في طريق استعلام
 الخواص المجموعه للاعداد ومن خواصها العلوية يلزم ان يكون موضوعه
 العدد فان موضوع كل علم يبحث فيه عن عوارض الذاتيه ^{من} والذاتيه ^{من}
 المذكورة من العوارض الذاتيه وظاهر كلام العلم ان العدد مطلقا غير مقيد
 موضوع علم الحساب وهذا هو المشهور بين اهل هذا العلم والتحقيق ان
 موضوعه العدد للعلوم ببعض عوارضه من حيث انه كيف يمكن التاثير فيه
 ببعض عوارضه المجموعه واما العدد المطلق فانه هو موضوع علم الحساب
 النظري المسمى بالغايطي وقد صرح بذلك بعض افاضل المحققين وهو
 كونه يطلق على الواحد وعلى ما ينال الفصه لا بد في معرفة العدد من معرفة
 العرض فيقول العرض هو الوجود الممكن الحال في محل ليس سببا لوجوده فاختار
 بالممكن من الواجب وبالحال عن الصوري وبالقياس لاخير عن الصوري والاشد
 ان الصوره نوعه ودرجته اقسامه الكم هو العرض الذي يحمل الذاتيه الفصه
 اي يمكن ان يفرض فيه جزء فانه كان بحيث يتلوه في كل جزئين منه على حد
 مشترك بينهما بحيث يكون نسبتهم اليها واحده كالخط والسطح والجسم
 التعليمي والزمان فهو الكم المتصل ولا هو الكم المنفصل ويختص بالعدد

شرح
 وشرح الخوارزمي في الحساب
 للعلماء والادوية كمال
 الاسرار في العلوم من تصديق
 الراديه والخط وادويه

ولا يلزم من هذا التقسيم ان يكون العدد متحصرا في الكم المنفصل حتى لا يكون
 الواحد عددا لان القسم قد يكون اعم من التقسيم كما اشتهر في السنة الفوق
 فكلما يقل العدد كم بل قال المكية ايماله نسبة الكم فنسبة الواحد الى الكم
 نسبة الجزء الى الكل ونسبة باقى الاعداد الىه نسبة الكل الى الجزء ويمكن ان
 يراد بالمكية ههنا ما يقع في جوابكم لا المعنى المصطلح عليه فلا اشكال
 فلو قال فوضعه العدد الواحد وما يتالف منه لكان احضرا وظهور كلمة
 اعتبارا لان اطلاق العدد على الواحد ليس امر محققا عند الجميع وفي قوله
 على ما يتالف منه اشعار بان غير الواحد من الاعداد مركب من وحدات هي
 اجزاء مادية لها جز وموحد على الهيئة التاليفية وقد ذهب الى ذلك
 جماعة والمحققون على ان العدد الذي هو غير الواحد هو عين مجموع وحداته
 وهذا المجموع المخصوص من صفات الخواص واللوازم العددية ولا حاجة الى
 اعتبار هيئة غارضة للوحدات بعد اجتماعها وعلى هذا كان المناسب ان يقال
 وعلى ما يجمع منه ثم الواحد وما يتالف منه مقتضى الظاهر ان يقول ثم العدد
 انه واحد واخرى وان عدل من ذلك لاحتمال ان يكون العدد مستمرا كالتعدادين
 الواحد وما يتالف منه او لانه اراد التصريح بان كالا من قسمي العدد يكون
 مضافا ان كان مطلقا ايمالا يكون مضافا الى جملة ايمانه ايمالا يكون
 الى عدد التزمه والنسبة هي قياس كمية احداهما على الكمية الاخرى
 والملازم بالجملة ما فوق الواحد فثبتنا والاشبهين فلو قال الى عدد اكثر من
 ما ظهر والآخر في قوله منه راجع الى كل من الواحد وما يتالف منه كالواحد

الحرم الى الفهم

له درر ص

طائفة

والاشئين والثلثة والعشرة وامثالها عطف على مدخول الكاف وهو غير محتاج
اليه اذ الكاف يقيد ^{واو} فاعلم انما يسمى ^{بواو} عجميا كما سمي ^{بواو} وان كان الالف او ما يتالف
منه مضافا الى الجملة ^{بواو} الفرض واحد وانما قد يكونه الفرض منه لان النسب
ان كان اكثر من النسب اليه يسمى النسبة ^{بواو} لا عظم ومن جعلتها النسبة +
المستحالة في علم الموسيقى وهي ليست بمقصودة في علم الحساب اذ المستحالة فيه
هي نسبة الاضغاط واما نسبة للثقل في اعداد المجردة فغير معقولة اذ النسبة
يقضى للغاثة ولا تعاريف بين الخفة والخفة مثلا لا باعتبار معروفينهما
ولما لا يكونه ^{بواو} الفرض ^{بواو} الواقع ^{بواو} لا يجب الظاهر فلا بد عليه ثلثة ارباع من جزء
احد عشر على اقلهم كالواحد من اثنين ^{بواو} الفرضين ^{بواو} واحد ^{بواو} والاشئين من
الخفة ^{بواو} الفرض ^{بواو} واحد ^{بواو} فان الواحد في الصوت الاول يكون نصف ^{بواو} والاشئين
في الصوت الثاني ^{بواو} ان يكون ^{بواو} حامين ^{بواو} يسمى ^{بواو} كمال التبادر من كلامه ان العدد ^{بواو} مختص
في القسمة ^{بواو} وانه ^{بواو} شتر ^{بواو} ان يكون ^{بواو} كل من النسب والنسب اليه ^{بواو} عددا ^{بواو} صحيحا
وكلامه ^{بواو} خلاف ^{بواو} الواقع ^{بواو} اما ^{بواو} الاول ^{بواو} فلا بد ^{بواو} ان يكون ^{بواو} عددا ^{بواو} كبر من الصحيح ^{بواو} والكر
لان يتخفف ويقال ^{بواو} انه ^{بواو} عددان ^{بواو} في الحقيقة ^{بواو} واحد ^{بواو} واحد ^{بواو} وهو ^{بواو} خلاف ^{بواو} الظاهر
لانه قد يكون لهذا العدد ^{بواو} والركب ^{بواو} الحكم ^{بواو} لا يكون ^{بواو} شئ ^{بواو} من جزئية ^{بواو} كما سمي
ولما الثاني ^{بواو} فلا بد ^{بواو} ان يكون ^{بواو} النسب ^{بواو} اليه ^{بواو} عدد ^{بواو} اذا ^{بواو} كسر ^{بواو} كما يقال ^{بواو} في ^{بواو} شئ
اذ ^{بواو} الواحد ^{بواو} عشر ^{بواو} ونصف ^{بواو} الفرض ^{بواو} من ^{بواو} ثلثة ^{بواو} وعشرين ^{بواو} وكذا ^{بواو} يمكن ^{بواو} ان يكون
النسب ^{بواو} عدد ^{بواو} اذا ^{بواو} كسر ^{بواو} كما يقال ^{بواو} في ^{بواو} شئ ^{بواو} من ^{بواو} ثلثة ^{بواو} وعشرين ^{بواو} وكذا ^{بواو} يمكن ^{بواو} ان يكون
النسب ^{بواو} عدد ^{بواو} اذا ^{بواو} كسر ^{بواو} كما يقال ^{بواو} في ^{بواو} شئ ^{بواو} من ^{بواو} ثلثة ^{بواو} وعشرين ^{بواو} وكذا ^{بواو} يمكن ^{بواو} ان يكون

الحمد لله

ان سب کو

10-10-23

۲۰ دوا عدد و دو واسطه شراودا

بسم الله الرحمن الرحيم

مدرسہ اسلامیہ

استعمال الكسر على هذا الوجه غير متعارف ثم ان للضاف الى جملة الكثر من اعم
ان يكون بلا واسطة كما في المثالين المذكورين في المتن ويسمى نسبة بسيطة
او بلا واسطة واحدة كما يقال الواحد نصف عشر العشرين والواسطة هي
او اكثر كما يقال الواحد نصف سبع سبع مائة وستة وعشرين فالواسطة
الاولى اثنا عشر والثانية اربعة عشر واعلم ان للكسور عند جميع الرياضيين
ليست من العدد فعرف العدد بانه الواحد وجاء للاحاد والمشتور عند
اهل الحساب انما من العدد تعرف بانه الواحد وما يتصل من الواحد اما بالجزئية
بالجزئية او بالتكوير او بالجمع والم يذكر بالجزئية في تعريف العدد فان
انما الكسور في تعريف العدد ^{في} الواحد وما يتالف منه بحيث تشمل ^{الكسور}
بحقيق ذلك ان الواحد من ان احد هو حقيق وهو الذي لا ينقسم اصلا
ولثاني غير حقيق وهو الذي ينقسم والضاف اليه ابداهو الواحد فان كان
الواحد حقيقا لا يمكن ان يضاف اليه شئ من الاعداد الا هو الكثر منه
حينئذ يكون الاعداد حقيقة كونه من واحد حقيق بالتكرير كونه
فانه من الاعداد وان كان الواحد غير حقيق فإضاف اليه يمكن ان يكون
اقل وانما يكون الكثر فلا عدد الغير الحقيقة متكونة من الواحد والغير
الحقيق اما بالتكرير او بالجزئية فان كان للضاف اقل من كثره كان
الكثر من عدد الواحد يسمى صحيحا ولا فصحى كسر اذا عدد الحقيقة
يسمى صحيحا اثنينها بالاعداد الصحيحة الغير الحقيقة ولفظ الصحيح
صفة مشبهة في الأصل واما الكسر فالظاهر انه في الأصل مصدر ميمي

للمفعول اسم الفاعل فيؤيده أنه وقع في الكتب القديمة المنكر مكان الكسر والحكم
 اختلفوا في ذلك الواحد هل هو عدد أم لا والحق أنه عدد كما ذكرنا في جملة
 من الحكماء إلا أن الواحد ليس من العدد لأن العدد من أقسام الكم الذي من
 شأنه أن ينقسم والواحد الحقيقي لا ينقسم فلا يكون من أقسام الكم بل في
 كونه من أقسام العرض تحت أيكن جعل اصطلاحاً في شئ من المقولات التسع
 ولهذا قيل أن الواحد لا في الحركة بمعنى المتوسط والنقطة كلها من الأجزاء
 وهي مقولة على جهة غير المقولات التسع فعلى هذا لا يكون العرض منصرفاً في
 المقولات التسع وقيل بخلافه إلى أنه من العدد والقسمة قد يكون أعم من
 المقسم كما يقال الحيوان أبيض وغير أبيض وقد نوقش بأن معناه الحيوان
 إما حيوان أبيض وغير أبيض فالأعم بالحقيقة أنها هي قيد القسم لا القسم
 وأقول أنه تنوع لفظي فإن فرادى الكلمة للتألف من الوحدات كما فعله
 أفلاطون في جماعة الأعداد كلفظ بعضهم أو بما يكون نصف مجموعها
 المتقابلين كلفظ الآخرون فالواحد ليس بعدد وإن فرادى به الص
 أو بما يقع في مراتب العدد كما ذكره المحقق الطوسي في تحرير أفلاطون فهو
 عدد وحي يلزم أن العدد ليس بجميع أقسامه من مقولة الكم ثم الغائلون
 بأن الواحد ليس من الأعداد اختلفوا في اثنين فجمهورهم على أنه عدد ^{هـ} و
 بعضهم إلى أنه ليس بعدد لأنه الزوج الأول فلا يكون عدداً كالفرد لا
 لأن العدد على ما فرغ القوم كشره مجتمعة من الوحدات وأقل الجمع
 ثلث ولا ثلث كان - هذا كان أما أن لا يكون له نصف أو مركباً ^{فوجب}

ان احد غير الواحد واجب على الاول بانه مثل لا يفيد اليقين وعن الثاني
 بان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد كما هو كذلك في أكثر القواعد الاربعة
 في كتب الحكماء وعن الثالث بان الاول هو الذي لا عدد غير الواحد كما
 به اقليدس ولا يشترط كونه فردا حتى يلزم ان لا يكون له نصف ^{فصل الثاني}
 في صور الاحداد وما بينهما اي مراتب الاحداد وهي عطف على الصور لا على الاحداد
 على ما وضعها حكماء الهند في هذه التسع ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ وهذه صورها
 الصحيح وكذا جميع ما ذكر في هذا الفصل من وضع الارقام مختص بالارقام
 الاحداد الصحيح واما كيفية وضع ارقام الكسور فيبحث في مباحث الكسور
 انشاء الله تعالى ومرتبتها ثلث اخذت من اليمين الى اليسار ^{يقول} الجب
 ولا يخفى ان الاخر من اليمين الى اليسار لما هو في الكتابة ووضع الارقام
 فالاول للارانب قسمة مرتبة الاحاد وثانيها قسمة مرتبة العشرات وثالثها
 قسمة مرتبة المئات فثالثها اي تتبع هذه الارب ثلث مراتب اخرى اسمها
 هي اسحق اول بعضها الا ان الاحاد مفيدة بلا لوف فكذا العشرات والارانب
 يقال مرتبة الاحاد لا لوف ومرتبة عشرات لا لوف ومرتبة مائات لا لوف
 وتسمى هذه لفظ الاحاد من المراتب لا في لفظ مراتب لا لوف فكذا في
 نظائرها هكذا يعقب كل ثلث مراتب مرتبة ^{سما} بالعاما بل هو انما
 هي انما هي المراتب القديمة عليها ^{الاول} ترتيب لفظ الاحاد لوف مرتبة اخرى
 بعد ذلك المراتب الثلث يعني ان المراتب الثلث لا اول اذا تكرر مرتبة واحدة
 ترتيب المراتب الثلث التناية لفظ الاحاد لوف واحدة واذا تكررت

صور الاعداد

مرتين يزيد على المراتب الثلاث الثالثة لفظ لا وف مرتين وإذا تكررت ثلث مرات
يزيد على المراتب الاربعة لفظ لا وف ثلث مرات وعلى هذا القياس ^{محل} ~~محل~~
انه اذا انقضت المراتب الثلاث الاولى يزداد على كل مرتبة لفظ لا وف مرة فيحصل
ثلث مراتب اخرى ثم يزداد على كل مرتبة لفظ لا وف اخرى على كل مرتبة فيحصل
ثلث مراتب اخرى ثم يزداد على كل مرتبة لفظ لا وف اخرى على كل مرتبة فيحصل ثلث مراتب
اخرى وعلى هذا ما لا نهاية له يزداد لفظ لا وف على المراتب الثلاث المتقدمة
عليها بلا واسطة وهذا معنى قوله بكون مراتب الثلاث وتوضيح الكلام
انه كما كانت الاعداد غير متناهية لم يكن وضع اسم لكل منها بخصوصه وذلك
بحاجتها اليه كغيره ووضع اسم لكل منها متصرفين في الالاتجة اعداد
من الاعداد بتفاضل واحد واحد وسماها الاعداد باسمها
واذا انتهوا الى العشرة ويتوابعها ثمانية اخرى مبتدئة من العشرة بتفاضل
عشرة عشرة وهي العشرات اعني من العشرة الى النسخين فاذا انتهوا بـ ^{الاربع} ~~الاربع~~
التفاضل الى المائة ويتوابعها اخرى في اوطا بتفاضل مائة مائة الى الالف
وهي المئات وهكذا يفترون من تاسع مرتبة الى ما يليها بتفاضل اعداد
ثم يجعلون ^{محل} ~~محل~~ ^{محل} ~~محل~~ اخرى فيسمون كل ثلث مراتب دورا ولا من
كل دور واحد والمئات من عشرات والمئات من مئات الالف اذ جاوزوا
الدور الاول واللفظ ^{اللفظ} ~~اللفظ~~ بالتفضيل الذي تقدم وقد وضع كلمة
للمعدن تلك الاعداد صورها تعا وكان القياس ان يوضع سبع وعشرون
صورة قاذرة دورا فتمت على سبعة وعشرين عددا وذلك ممكن وان لم

٧
ويعنونهم فورا في
كل دور لاعدادها
لعذر الله الرحمن الرحيم

وضع الصور لجميع الأعداد لكن لما كان أساميها في مرتبة العشرات وكذلك
أسامي مرتبة المئات مأخوذة من أساميها في مرتبة الآحاد حقيقة ودعا
ذلك دواعيها صور مرتبة الآحاد ودعا لها على المراتب الأخرى أيضا
اختلاف وضعها بحسب المراتب وأدلتهم في المراتب فاعلم أن كل صورة من
الصور التسع إذا وقعت في أول المراتب كانت علامة أحد الأعداد التي هي من
الأعداد التسعة على الولاة يعني أنه وقع تحتها رقم بالصور المكتوب على
الترتيب فان وقعت الصورة الأولى منها في أول المراتب في علامة الواحد
وقعت الثانية في أول المراتب في علامة الاثنين وإن وقعت الصورة
منها في أول المراتب في علامة الثلاثة وقدر على هذا وهذا معنى قوله
الاول وإن وقعت في ثمانية المراتب كانت علامة أحد العقود التي هي من العشرة
إلى التسعين وإن وقعت في ثلثة المراتب كانت علامة أحد العقود التي هي من
المائة إلى التسعة مائة ^{سمي} اسمهم ليصور كل مرتبة عقد فكان ثانيا عقدين
وثالثهما ثلثة عقود وهكذا إلى أن يكون ثاسماتها ثعة عقود وعقود كل
فرصها رعين عدد ثلثة العقود من أمثال أول مرتبة هذا هو المذكور في
كتب القوم وهو بظاهر شامل لمرتبة الآحاد أيضا وهو ظاهر كلام الصا
يشر بأن العقود مما يطلق على ما عدل الآحاد المطلقة ثم إن هذه الصور
التسعة تدل على أعداد العقود بانضمامها على تعييناتها عقد عشرون
ودواحد وادوار مختلفة بوضعها ورايتها على هذا قياس كل ثلثة
مراتب أخرى مثلها بعد تفيد كل منها بالالف مرة أو مرتين أو أزيد

١٥٠
 كتاب
 الحساب

حيث ما يذكر بمعنى ان المراتب الثالث التي بعد الثالث الاول ولها ايضا اللفظ
 وثانيها باللفظ واللفظ لا يكون بعد تعيينها بالاف مرة والثالث
 بعد هذه الثالث ايضا كالنكاح الاول لكن بعد تعيينها بالالف مرتين على
 هذا القياس في الجارية انما ساهلة ولا امر في ذلك سهل واعلم ان مقدار كل
 مرتبة عشرة قدر المرتبة التي بعدها من جانب الكثرة وعشرة اقل المرتبة التي
 قبلها من جانب القلة وكل مرتبة لا يكون فيها اعداد اربعة مراتب يكون
 هم فيما بعدها من المراتب عدد وقد لا يوضع الصفر في المرتبة التي لا يكون
 فيها عدد ويضع في مرتبة ^{الاربع} متعينة فيصير مرتبة التضعيف
 الاخير اكثر من مرتبة التضعيفات المتقدمة ^{على} فنحضر الحساب يصحون اصفار
 في مرتبة التضعيفات المتقدمة ليصير اعداد المراتب في الجميع متساوية وهذا
 ما لا يلحق بحال لا يوضع فيها صفر على صورة دائرة صغيرة وبعض
 اهل الحساب يصحون نقطة تمثل النقطة التي يكون في الحرف في الجمعية
 لتلاقيها في المراتب فصوره العشرة ينبغي ان يكون هكذا ^{الاول}
 يحمل الصفر كان واحدا وصورة المائتين ينبغي ان يكون هكذا ^{الاول} اذ لم يعمل
 الصفر ان كان واحدا وان عمل صفر واحد فقط كان عشرة لما كانت العقود في
 كل مرتبة نقطة ^{لها} العلامة التسع وان ارد ان يوضع في تلك العلامة
 على اعداد الاربعة ^{بالحسبة} المراتب الخالية من العدد ويحفظ بذلك
 اوضاع البواقي وواضعها فوضعوا تلك صورة الدائرة الصغيرة و
 سموها صفر اولها ^{الاربع} واسم الصفر من صورة لفظ الصفر

ضارح

ولله الحمد والمنة على ما يشاء ولا بد من
 هذا العمل

والصفر في اللغة الخالي يقال بيت صفر من البناء الخالي يخال ان يكون صورة
ماء للثابت التي هي في لفظ المرتبة ومعناه ان هذه الصورة انما هي لتدل على الـ
فقط ولا تدل على عدد أصلا وعلى هذا القياس جميع الأعداد أي جميع الأعداد
للفرد سوى الأعداد التي هي في مرتبة الواحد فلما تدل عليها بالعدد لا تمام
الدرجة يمكن ان لا يقع في المرتبة المتقدمة عليها عدد وكذا في المرتبتين المتقد
او أكثر فيدعي ان وضع ^{هنا} صفر او صفران او أكثر على حسب مقتضى المرتبة
الفصل الأول فيما يتعلق بأصول الحساب وفيه بيان ان اريد بأصول الحساب
التضعيف ^{والجمع} والتفريق والضرب والقسمة وما يتعلق
منها بالصالح اورد في باب وما يتعلق منها بالكسور اورد في باب آخر
وانما اسماها اصولا لانها مسائل حسابية غيرها الا وهي مفقورة الى واحد
منها وهذه الاصول يحتاج بعضها الى البعض الآخر فالضرب يحتاج الى
الجمع والقسمة يحتاج الى التفريق كما سيأتي اما التضعيف والتضخيم ^{انهم}
بالحقيقة من اقسام الجمع والتفريق ولم يذكر الجذر في الاصول مع ان الكتب
وغیر يحتاج اليه لان الاحتياج الى الكعب وما يشبهه قليل وكان لا حظ ان
تذكر في الاصول انه يحتاج اليه كثيرا في المساحة والاحمال الجعومية والعدد
الباب الأول في حساب الصحاح وفيه ثلثة فصول الفصل الأول في
التضعيف ^{والجمع} والتفريق اورد في الاربعة في فصل واحد ان طرق
اعمالها متقاربة التضعيف هو ان يرد على عدد مثله التضعيف ما خور من ^{الضعف}
وهو الثلث ومغني تضخيف عدد زيادة منه ^{استعمل بعض زيادة}

العدد
 ثم المصنف ما اذا التقى احد البعدين للساويين من الاخر وانت خبر بان اللب
 من لفظ التقصان ان يبقى شئ من المنقوص منه بعد التفريق مع ان في بيان
 العدين كلاهما كان عليه ان يقول ما ليس ان يد منه ولا يضاف له ليخرج
 التخصيف وكأنه اعتمد على انه من المعلوم انه لا بد في التفريق ان يكون المنقوص
 والمنقوص منه كلاهما معلومين كما ان في الجمع المزيد والمزيد عليه معلومان
 وفي التخصيف المنقوص غير معلوم اذ لو كان معلوما احتج الى عمل كما يخفى
 ولعل ان ظهر كلام المصنف عاينهم ان الجمع انما يكون بين العدين وكذلك
 التفريق لكن به يلحقناج الى الجمع بين ثلثة اعداد واكثر كما في التخصيف
 وقد يحتاج ايضا الى تفريق عدين واكثر من عدد ولم يتصور المصنف ذلك
 لا في التفريق ولا في بيان العمل وهذه العلة في الصحاح لا يفتقر الى مزيد
 تامل وعمل ما لم يكن ذكر بعضهم ان العالم بكيفية الجمع والتفريق من المبادئ
 البينة للحساب من المسائل وان الجنان في مباحثهم امرهم لا يحسن عليهم جمع
 عددي الاخر وكثير ما يخرجون من ضرب اقل عددي في اخر وذلك لم يبينه
 افندي سر في كتابه بل يرجع الى التفريق اول الشك الى المغالاة السابعة في العدد
 اقول ان العدد اذا كان قليلا او مفردا كان طريق جمعه مع عدده وتفريقه
 عنه سهلا فلما اذا كان مركبا كثيرا المائت فلا ولو لم يزل يلزم من قوة
 بينا ان لا يكون من المسائل فان مسائل العلوم قد يكون بداهة ومع ذلك توجد
 في الكتاب ما لا زلة خفاء فيها او لا بد منها للساكن عليها ولما ان افندي سر يبي
 الشك الاول من مقالة العدد على التفريق واجم بين التفريق في كتابه فلا

والله اعلم بالصواب

على ان التفريق من المبادئ البينة لان اقول العلم بكيفية التفريق من المبادئ
الحاسية العلية فيكون من اصول الموضوعات اذ لا يجوز ان يكون مسألة
منها من اصول الموضوعات للحاجات النظرية وهذا كما انه معنى الشكل
عشر من المقالة السابقة على الضرب مع انه لم يبين طريق الضرب في كتابه
اما انك تعلم عليك فان سم للتصنيف جده لا فائدة ان لا تستمر
حاصل التصنيف عدة سطوره الطولية عدة مفردات العدد الذي يحسب
اي العدد الذي يريد تصغيره والمجدول في اللغة النهر الصغير ويطلق في الكون
في السطوح الطولية او العرضية واد ببطور الجدول الطولية يبين
الخطوط الطولية فان عدتها اريد من مفردات العدد واحد كما لا يخفى
واد بام مفردات ما يشاء الصغر على سبيل التخليل فانه لا بد من رسم
له ايضا كما اشار اليه في المثال لكن اذا كان الصغر في اول اللاتب حاسبة
الى رسم السطوح الطولية والخطوط الطولية ثم يضاف الصغر الى الحاصل وقد اذا كان
في اول اللاتب صفات متواليان او اكثر وضع المفردات على اولها او مثال
السطوح الطولية والمتردات يرسم او لا خط عرضي حتى يمر بها والجميع
الخطوط الطولية ثم يوضع المفردات تحت ذلك الخط كما ترى في المثال
وابدء من جانب اليمين لا يظهر فائدة الابتداء من جانب اليسار بل يقول
لا ابتداء من جانب اليمين اسهل كما سيظهر في المثال وضعه فاحدوا
منها اي المفردات بصورة التي يحتاج الى ملاحظة اللاتب فانه اسهل
وان لاحظت المثال الاول المقصود مثلا صورة الاربع في مرتبة

لا نفس الخطوط

له يكسب تصغير الرسم

اراد ان يرسم

المئات اربعةائة فاذا اضيفنا ^{بها} بلا بالخطبة المربعة صارت ثمانية ومع
 تحفظها ثمانية والثمانية في هذه المربعة ثمانية ايضا فالقصور
 لا يتفاوت لكن الاول اسهل ويتبع ان يعلم ان الصفر لا يحذف في
 كل مرتبة يكون صغرت كبحاله ^{وتحذف} بعينه الحاصل ان لم يبلغ
 ضعف المرتبة المتقدمة عليه عشرة فان بلغ عاشره الواحد تحذف وضع
 الحاصل تحت ذلك المفرد بعد ان يحط بينهما بفواصل وقائدها ان لا تحذف
 ارقام مفردات العدد بارقام حاصل التضعيف وبسمى هذا الخط الخط المسمى
 لانه يدل على محو ما فوقه وانصار المفرد بعد التضعيف عشرة ^{وسبعة}
 المفرد خمسة او ازيد وذلك ستة او سبعة او ثمانية او تسعة ^{او عشرة} بزيد
 واحد على ما يليه اي على العدد الذي حصل من تضخيف العدد الذي يلي
 هذا العدد وذلك بعد ان يحط بين المزيدي عليه والحاصل بفواصل اخرى
 فلما زاد الواحد في العشرة في اية مرتبة كانت واحدا من المئات التي لها
 كمام وتضع ما زاد على العشرة مكانه اي مكان المفرد ^{لانه} اذا ضعف المفرد
 صار ازيد من العشرة فيضع الزائد موضع المئات تحت المفرد في الوضع الذي
 كان مكان المفرد للتضعيف لولم يزد على العشرة ويجعل ان يرجع صغرت مكانه
 اليها اي موضع ما زاد على العشرة مكان نفسه الذي ^{للعشرة} بمقدم على مكانها
 فالحاصل تحت الخط الفواصل هو المطلوب اي تضخيف العدد المفروض
 مثاله اردنا ان تضخف هذا العدد ٦٨٥٣٧٢ وهو ستمائة وخمسون
 الفا وثلاث مائة واثنان وسبعون رتبة الجداول ووضعنا المفرد

٦	٥	٤	٣
---	---	---	---

على اننا هكذا حاجة الى هذا الجدول
على الجدول الثاني كما في مقصده بل نقول
حاجة الى الجدول الثاني ايضا فاستدنا

بالسنة التي عمل اليها وضعناها بصورتها فصار ثلثي عشر وضعنا
الاثنين تحتها اي تحت السنة بعد الفاصلة والواحد للفترة على يارها
اي يار الاثنين خارج الجدول وبعض اهل العمل يجعل صورة سطر الجدول
ان يد من عدة مفردات العدد بواحد حتى اذا وقع مثل هذه يكون للواحد

الصورة ٢

للفترة ~~في الجدول~~ حاجة الى ذلك ثم وضعنا الفضة فصار ثلثي عشر
فوجدنا تحت الفضة صفرا بعد الفاصلة ووجدنا للفترة واحد على الاثنين
الذين على اليسار وضعنا المجموع وهو الثلثة تحتها ~~مبين بعد الفاصلة~~ ثم وضعنا
الثلثة التي على يمين الصف فصار ستة وضعنا تحتها الثلثة بعد
الفاصلة ثم وضعنا السبعة فصار ثلثي عشر وضعنا الاربعة تحتها
بعد الفاصلة ووجدنا للفترة واحد على السنة ووضعنا المجموع وهو السبعة
تحتها بعد الفاصلة ثم وضعنا الاثنين فصار اربعة وضعنا تحتها بعد الفاصلة

٦	٥	٤	٣
٢	٥	٦	٧

صورة العمل هكذا وحصل تحت الخطوط القواميل هذا
١٣٥٥٠٠٠٠ وهو المطلوب اذا دبل الخطوط الفاصلة
هي التي تحت جميع الارقام فان الخط الذي تحت السنة وهو ثلثي عشر
غيره او وكذا الذي تحت الثلثة فوق السنة الاخرى وقد ذكرنا اننا لا نبدأ
من جاسا لا يمن اسهل في المثال المذكور بقول ابتدانا بالاثنيين وضعنا

رابعة

منعنا على اربعة تحتها ثم وضعنا السبعة فصارت اربعة عشر وضعنا الا
تحت السبعة وحفظنا العشرة وهو واحد في الالف زوايا على نصف الثلاثة
اثنى عشر ووضعنا السبعة تحت الثلاثة ووضعنا تحت الصفر حرف اخر
لحفظ الاربعة وضعنا الحنة فصارت عشرة وحفظنا العشرة واحد والذ
ر وقبضنا صفر على يمين الصفر لا تحت الحنة ثم وضعنا الستة فصارت
اثنى عشر زوايا الواحد المحفوظ على اثنى عشر فصارت ثلثة وضعنا هاء تحت
ر ووضعنا لكل العشرة واحد على يمين الثلاثة فصارت هكذا ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠
يخفى انه اسهل مما ذكر في المتن والحمل في التخصيف هكذا يعني سهلا في
عقود سطوره الطولية بعد الفترات التي سلك ووضع الفترات على الوا
فذلك الجدول كل منها في سطرا اثنى عشر ابتداء من جانب اليمين ويمكن ان
يبتداء من جانب اليسار بل هو اولى والتعجب من المصنف ان في التخصيف
الابتداء من اليسار وفي التخصيف الابتداء من اليمين اسهل وهو عكس
وكل مفرد يكون زوجا تضع نصف تحته بعد الفاصلة اريد بكلمة الزوج
ما يكون صورة زوجا وذلك لان العشرة مثلا مفرد زوج يكون
رقما صورة رقم الواحد وان كان فرديا فان لم يكن في اول المراتب قد جعل
النصف الذي يحصل بعد التخصيف خمسة على مفرد يتفه محاصلا انه
ينقص واحد من المفرد المفرد ويوضع نصف الباقي تحت وهذا الواحد يكون
عشرة بالكسبة الاربعة التي يتقدمها فنضع خمسة في اربع الحنة على
المفرد الذي يتقدمه اي على المفرد الذي هو نصف المفرد الواقع في المراتب

المفرد

المقدمة ولو كان في تلك المراتبة صغر موضع الحصة بعينها تحت الصغر ولو
 بقي بعد التنصيف مكان شئ وصغره صغر الفرد والتنصيف بعد الفاصلة
 انما قال ذلك لانه اذا كان للفرد الذي لا يد تنصيف واحد وهو عشرة
 بالنسبة الى المراتبة المتقدمة ووضعت نصفه اعني الحصة في المراتبة
 المتقدمة لم يبق شئ في هذه المراتبة فينبغي ان يوضع بعد الفاصلة تحت
 الواحد صفر ان لم يكن الفرد الواقع في المراتبة التي بعد صفر فرد وان كان
 للفرد الفرد في اول المراتب فان كان واحدا وضعت لاجل التنصيف الذي
 يحصل في التنصيف هذه الصورة $\frac{1}{2}$ صورة رقم الواحد هو الكسر
 وصورة رقم اثنين هو المخرج وحاصله واحد من اثنين كما قد
 للصفر الموضع فوقه في صورة رقم الكسر لانه يوضع ليحتمل انه ليس
 ذلك الكسر عدد صحيح وان كان غير الواحد ونصف هذه الصورة بعينها
 الا انك تضع ما يبقى بعد التنصيف مكان الصفر يعني انه اذا كان للفرد
 الواقع في اول المراتب غير الواحد ينقص منه واحد وتضع ^{الصفر} _{لتنصيف} الباقي
 تحت ذلك الفرد مكان ما وضعت الصفر في الصورة الاولى وتضع رقم ^{لتنصيف}

لاجل نصف الواحد تحت مثاله اردنا ان تنصف هذا العدد ١٥٢٣٤٥٦٧

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

فيجد رسم الجدول وتقام الحال بصير صورته هكذا
 ويحصل تحت الخط الفواصل هذا العدد ٥٣١٦٣٧

شرح هذا الحال انه ابتداء بالثلاثة فيتنصيفها اصل واحد ونصف
 الواحد تحت الثلاثة بعد الخط الفاصل ووضع صورة النصف تحت الوا

ثم وضع نصف الأربعة تحتها على يسار الواحد بعد الخط الفاصل ثم نصف
 الخمسة فصار اثنين ونصف وضعنا الاثنين تحتها بعد الخط الفاصل و
 أجل النصف خمسة على الاثنين المتقدم عليها فصار سبعة ونصف
 تحت الاثنين المتقدم عليها بعد الخط الفاصل ثم وضع نصف الستة
 اثنى الثلاثة تحتها بعد الخط الفاصل ثم نصف السبعة فكان ثلثا ونصف
 فوضع الثلاثة تحتها وإذا أجل النصف خمسة على الثلاثة المتقدمة
 فصار ثمانية ونصف تحتها تحت الثلث بعد الخط الفاصل ولا نصف للصفر
 فنزل بحاله ووضع أجل نصف الواحد الذي عن يسار الصفر
 باراء الصفر بعد الخط الفاصل وبه عم العمل وأما في الجمع والتفرق ينبغي
 أن ترسم جدولاً بحدود مفترقات مملوءة فزيداً كان أو منبسطاً عليه
 أو منقصاً ما أو منقصاً فيه فإن كلاً من العديدين في الجمع يصلح أن
 يكون فزيداً أو منبسطاً عليه والتغاثر أيضاً مملوءة أو مملوءة في التفرق
 فالمنقص فيه هو العدد الأكثر والمنقص هو الأقل إذا كان العدد
 أن مقاييسه فإن التغاثر ينتهي أيضاً بالاختيار وتثبت المزيد ولا
 عليه على أوائل السطور ولا آخر على أعلى الجدول بحاله أنه تثبت
 لعدد العديدين على أوائل السطور بحيث يمكن أن يثبت عدد آخر فيها
 فوق العدد الثابت إذاً ولا يظهر أن يقال يثبت المزيد أو المزيد عليه
 في أعلى الجدول ولا آخر فيه ولا فرجة بينهما بحيث يجاذي كل منهما
 من أحدهما فظهر أنها من الأخرى أي أن لا يكون شيء من
 مفرق

وهو الذي هو
 على الثلاثة

الجمع على السطر الطويل
 كما مر وان كان
 مفرقة الحدود

كـ

فردان احدهما محاذية لشي من مرتبة مفردات الاخر كما اذا اريد ان يجمع مائة
وخمسة وعشرون مع ثلاثة لاف الف عشرة لاف وايضا قد يكون لحدوها اكثر
مرتبة فالظاهر ان يقال بحيث يكون كل مفرد في مرتبة وهكذا تضع في النفس
سنة لغنى تضع لحدوها في اصل الجدول ولا تخففتة بل لا فاصلة حيث يتحدا
مراتب الحددين وان لم يكن الواحد من المفردات ملحقا في به من مفردات
الحد ولا اخرى فوضع ذلك في مرتبة ثم يريد في الجمع كل مفرد على ما يحاذيه من
قد يتفق ان لا يكون في محاذيه شيء بان يكون صفرا ان يكون من المراتب التي هي
ان يدعيه في ينقل ذلك المفرد بحيث لا يلتحق بعد الفاصلة في الصورة
لاذلا وبلا فاصلة والصورة الثمانية وتضع الحاصل تحتها بعد الفاصلة
وقد يتفق ان لا يتفق شيء بان يجمع المفردين المتحاذيين مساويا للعرش و
حينئذ يوضع صفرا تحتها بعد الفاصلة فان صار الحاصل عشرة او يزيد في
للعشر واحد على ما يسار و كما على ما عرفت في التضعيف يعني ان كان الحاصل
مئة فضع واحد للعشرة على العدد الحاصل من جميع المفردين اللذين على
يسار ويوضع صفرا تحتها وان كان ازيد من العشرة تضع للعشرة واحد على
ما في يساره بالطريق المذكور ويوضع الزائد تحت بعد الفاصلة وما في العشر
في نقص كل مفرد من النقص عن ما يحاذي به من النقص منه وتضع الباقي
تحتها بعد الفاصلة وقد يتفق ان لا يتفق شيء بان كان الفردان متساويين
حينئذ يوضع صفرا تحتها بعد الفاصلة فان لم يمكن نقصان مفرد مما يحاذيه
اخذت من عشرة واحد ونقصته منه وزدت الباقي على المحاذي او بالقرابة

الفرد الذي يكون في المرتبة التي على يسار تلك المرتبة بلا واسطة سواء كانت
عشرات أو مئات أو غيرها وأما صلاها أنه إذا كان مفردا فنقص مما يليه وإذا كان في
مئة فنحذفه ونأخذ من المرتبة التي بعده مرتبة المئات واحد ويكون عشرة
بالنسبة لهذه المرتبة فيجمع مع المئات ويقتصر ذلك للفرد من المجموع في
الصورة الأولى وينقص ذلك المئات عن العشرة في الصورة الثانية ويضع
الباقى تحتها بعد الفاصلة فإن لم يكن في العشرات شئ أخذت من الآ
وما سلكها أو جعلت ما قلنا الآد بالآات ما يكون بعد ذلك المفرد مرتين
سواء كانت مئات أو آلاف أو غيرها وحذفه ونأخذ من المرتبة الثالثة ^{مئات}
فيكون عشرة في المرتبة الثانية فيأخذ من تلك العشرة واحد ويكون ^{مئات}
للمرتبة ذلك المفرد عشرة فيوضع التسعة في المرتبة الثانية وينقص
الفرد المذكور عن العشرة أولا أو بعد جمعها مع المئات على ما قلنا أو من
على ذلك إذا لم يكن في ما بينها شئ فالحاصل بعد الجمع أو يبقى بعد التقريب هو
المطلوب مثال الجمع أربعة أن تريد هذا العدد ١٣٥٦٠٥٣ إلى هذا العدد
٣٩٨٦٤ فبدرسم الجدول والفراغ عن العمل يكون صورة هكذا
وحصل تحت المخطوط القوامر هذا العدد
١٣٥٦٠٥٣ وبقى من السد الفوق في مرتبة
واحدة لم يكن لها نظيرة في الخانات فنقلناها بعينها إلى الجاهل صار المجموع
هكذا ١٣٥٦٠٥٣ وهو المطلوب ولو كان الباقي أكثر من مرتبة واحدة لقطنا
مثل ذلك شرح العمل أنه ابتداء من اليسار وجمع الثلثة فلا تثنى ووضع

الحاصلة اعني الخمسة تحتها بعد الفاصلة ثم جمع الخمسة والبقية فحصل اربعة عشر
 وضع الاربعه تحتها بعد الفاصلة و زاد للفرقة واحدا على الخمسة التي في
 يسارها ووضع الستة تحتها بعد الفاصلة ثم جمع الاربعه والتمانية فصا
 اثني عشر ووضع الاثنين تحتها بعد الفاصلة و زاد للفرقة واحدا على الاربعه
 التي في يسارها ووضع الخمسة تحتها بعد الفاصلة ثم ابقى الستة التي في
 الصف وجمع الثلاثة والبقية فحصل عشرة ووضع صفر تحتها بعد الفاصلة
 و زاد للفرقة واحدا على الستة المذكورة فصارت سبعة وضعتها تحتها بعد
 الفاصلة وبه تم العمل مثال التفریق اذنا ان ينقص هذا العدد ٧٣٢٦ عن
 هذا العدد ٨٥٠٢٣٨ و بعد رسم الحدود وكما العمل يكون صورة هكذا
 ويقوم بخطوط القواسم هذا العدد ٩٧٠٩
 هو المطلوب شرح هذا العمل انه ابتداء من جليبا
 ولا يمكن في محاذات الثمانية شئ قبله بنقصان البقية عن الخمسة ولم
 يمكن فلخذ من الثمانية واحدا ووضع البقية تحتها بعد الفاصلة وذلك
 الواحد الماخوذ عشرة في المرتبة المتقدمة فجمعها مع الخمسة صارت خمسة
 عشر فبنقص البقية منها ابقى الثمانية ومنها تحت البقية والخمسة بعد الفاصلة
 وكان في محاذة الاربعه صفر ولخذ من الثمانية الباقية في يسارها واحد
 او وضع البقية تحتها والواحد الماخوذ عشرة في مرتبة الاربعه فنقصت
 منها الاربعه بقی ستة وضعتها تحت الاربعه والصفر ثم نقص الواحد
 عن الاثنين بقی واحد فلخذ الباقي ووضع صفر بعده بعد الفاصلة و

سنة

جميع تلك الواحد الذي هو عشرة مع الثاني حصل ثلثة عشر فينقص منها
بقسمة وضعنا لها ثلث الستة والثلث بعد الفاصلة وبعد ثم العمل وقد
انما تقدم انه لا حاجة في هذا حال الي اسم الجداول واعلم ان الجمع يمكن
من الابتداء من اليمين واليسار والثلث يوجب ان يتبدل فيه من اليسار
فقط اما ان لا يتبدل من الجانبين يمكن في الجمع بعدما اشرنا الي ذلك
والضعيف انما للضعيف نوع من انواع الجمع وقد اشرنا الي ذلك في الاول
في من جانب اليمين اسهل واما ان التفرق يوجب التبدل فيه من جانب
اليسار ففيه نظر ان لا يتبدل من جانب اليمين فيه ايضا ممكن بل يقول هو
اسهل من لا يتبدل من جانب اليسار فنقول في المثال المذكور اذا ابتدئنا من
جانب اليمين يمكن نقصان السنة من الثلث فلخذنا واحدا على يساره
جمعا هو عشرة مع الثلث ونقصنا السنة منها بقي سبعة ثم نقصنا الي
من اليمين الباقي فلم يبق شيء وضعناها صفر على يسار السبعة وكان في
محاذاة الاربعة صفر فلخذنا من الخمسة التي على يساره واحدا وهو عشرة
ونقصنا الاربعة منها بقي ستة وضعناها على يسار الصفر المتقدم ولم يكن
نقصان السبعة من الاربعة الباقية من الخمسة فلخذنا واحدا من الثمانية
التي على يسارها وهو عشرة جمعاها مع الاربعة ونقصنا البعة منها بقي
سبعة وضعناها على يسار السنة ثم وضعناها على الاربعة سنة
وضعنا السبعة الباقية من الثمانية على يسار تلك السبعة وبعد ثم العمل
والحجب من الضعيف انه اخذ في الضعيف من جانب اليمين مع انه لا يتبدل

النفوذ

الفيزيائي وعلم انه لا بد ههنا من التمييز بين جانب اليسار الفصل الثاني في الضرب
 وهو في الصحيح تكوير احد العددين بجدوة اعداد اخرى ويسمى احدهما مضروب
 والاخر مضروباً فيه المراد بالاجاد ما فوق الواحد الى اخره فيتمثل عند
 الاثنين والاعداد لكن يخرج عنه ضرب الواحد في الاعداد كما يخرج ثم
 لا يشك ان كل عدد يحصل من تكرار الواحد الحقيقي بنوع معين من التكرار
 وكل عدد يمكن ان يعتبر واحداً باعتبار ما و كما انه يتولد من تكرار الواحد
 الحقيقي اعداد اعداد حقيقية كذلك تتولد من تكرار الواحد الاعتباري
 اعداد اخرى فاذا اعتبرنا العدد المضروب فيه واحداً وكوينا جدوة الاجاد
 الحقيقية المضروب يحصل عدد يسمى حاصل الضرب ولما كان حاصل
 هو العدد الحاصل بتكرير المضروب للعدد الواحد بجدوة اعداد المضروب فيه
 فالضرورة يكون نسبة الواحد الى المضروب كنسبة المضروب الى حاصل
 الضرب ولو اعتبر المضروب واحداً باعتبار ما و كونا جدوة اعداد المضروب فيه
 يكون الحاصل مثل الحاصل الا ان نسبة الواحد الى المضروب فيه
 كنسبة المضروب الى حاصل الضرب فبهذا الاعتبار يجوز ان يسمى كل
 العددين مضروباً والاخر مضروباً فيه طالما علم ان في عبارة اللتين متناوثة
 لفظة هي ان التكرار هو الاشارة بالشئ مرة بعد اخرى مع تعيين
 التعريف مختلفاً وذلك كما اننا ضربنا اربع في خمسة مثلاً وحصل عشرون
 فظاهر ان تكرار الخمسة وقع ثلاث مرات لا اربع مرات كما ان الضرب
 اربع مخرجات والخمسة اربع لا تكرار فيها وايضاً مجرد التكرار لا يحصل

الضرب بل اذا حصل التكرار بالوجه المذكور وجع المكررات تحصل الضرب
 فانه لا يقال ضرب عدد في عدد يحصل عدد ثالث يكون امثال
 احد العددين الاولين بدرجة احاد اخر والتعريف الشامل الصحيح
 الكسور تحصل عدد نسبة الى احد المضروبين الاخر الى الواحد ثم
 الضرب بالتكرار يختص بالصحيح اذ بذلك يترادف العدد الصحيح و
 تنضعف واما الكسور فالمضرب ينقص وان الحاصل من ضرب الكسور
 احقر من كل من المضروبين فلا يمكن ان يحصل الضرب بتكرار الكسور
 عرفنا ايضا ان ضرب الصحيح والكسور جميعا وقيل هو تولد عدد
 عدد اخر بتكرار او تجزئة للاخر بحيث يكون نسبة الاخر الى العدد
 نسبة الواحد الى الحاضر وهذا التعريف ايضا شامل لضرب الكسور
 واعلم ان اخذ المضروب في تعريف الضرب ما يستلزم الاول كما ان يقال
 المقصود ان المضروب مع قطع النظر عن عروض المضروبته فكانه
 في اخر هو يحصل عدد ثالث يكون نسبة الى احد العددين الاولين
 كنسبة الاخر منها الى الواحد ولول هذا كانا نظهر قوله احد المضروبين
 اما على سبيل التقليد بناء على ان ضرب عدد في اخر كضرب الاخر فيه
 على ما سيصرح به في الصحيح اذا ضربت الثلاثة في الاربعة يكون الحاصل
 اثني عشر وان نسبة الى الثلاثة كنسبة الاربعة الى الواحد وهكذا نسبة
 الاربعة كنسبة الثلاثة الى الواحد فان اثني عشر اربعة امثال الثلاثة
 كما ان الاربعة اربعة امثال الواحد وايضا هو ثلثة امثال الاربعة

كان الثلثة ثلثة اشكال الواحد والثلثة الى التثنية والاول فنقول اني
 عشرة اربعة مكرره ثلث مرات هو ثلثة الاربعة وايضا هو ثلثة
 مكرره اربع مرات اي هو اربع ثلثات وفي الكسور اذا ضربت النصف في
 الثلث يكون الحاصل سدس لان نسبة الى النصف كبنية الثلث الى الواحد
 وايضا نسبة الى الثلث كبنية النصف الى الواحد والنصف اذا قسم الى ثلثة
 اقسام كان كل قسم منها سدسا كما ان الواحد اذا قسم قسمين كان كل منها
 نصفه امثال اخر لضرب الكسور خمسة اسداس اذا ضربت في ثلثين يحصل
 خمسة اقسام وذلك لان خمسة اقسام اقل من الثلثين سدس الثلثين
 فان الثلثين ستة اقسام كما ان خمسة اسداس اقل من الواحد اسدس
 وايضا خمسة اقسام اقل من خمسة اسداس بثلث خمسة اسداس فان خمسة
 الاسداس سبعة اقسام ونصف كما ان الثلثين اقل من واحد بثلث ويتبين
 من تعريف الضرب ان الفرق بين ضرب عدد في ب وبين ضرب عدد
 ب في ا اذا الحاصل والصورتين واحد اما على التعريف الاول فانه
 اذا ضرب ا في ب صار جميع وحدات ا مكرره ب مرة ووحدات ب وثلثه
 ب في ا فقدر صار جميع وحدات ب مكرره ب مرة ووحدات ا وثلثه
 وحدات الحاصل على التقدير الاول متساوية لوحدات الحاصل على التقدير
 الثاني واما على التعريف الثاني فظاهر لان التقديران ج حاصل ضرب ا في
 ب وه حاصل ب في ا وهما الواحد على التقديرين فحكم التعريف
 على التقدير الاول نسبة ج الى ا كنسبة ب الى ب ونسبة ج الى ب

كنية آية وايضا على التقدير الثاني كنية آية الى آية ب الى آية
 فينبغي ان يحدد ج و فيصح النتيان وهو المراد ولعل الغرض من ايراد
 تلك المقدمة لاشارة الى صحة تسمية كل من العددين مضروباً وضرباً
 فيه وان برهن اقليدس على هذا المعنى في السابوس من كتابه وهو الشكل
 السادس عشر من تلك المقالة ونحن نورد به عبارة اوضح ويسمى سطح
 ا ب ج ب المسطح الاول ومسطح ب في ا المسطح الثاني فنقول لما كان
 الضرب تكويناً لضربين بحد واحد لا آخر كان الواحد بحد ب
 كما يعد السطح ويعد كما يعد ب المسطح الثاني وبلا بد ان الواحد بحد
 ب كما يعد السطح الثاني بالشكل الخامس عشر من تلك المقالة وكان الاول
 بعد ب كما ان السطح الاول فان السطح الاول والمسطح الثاني واحد
 هو المطلوب لكن هذا البرهان كما ترى مخصوص بالقياس فان اقليدس
 لا يبحث عن الكسور والضرب فيما ضرب الصفاح وضرب صافية كسور
 سيجي ان ضرب الكسور خمسة انواع من حملتها ضرب الكسور في الكسور
 والاطلاق ضرب صافية الكسور على ضرب الكسور في الكسور لا محلو اعز تمام
 وانما لم يتعرض لضرب الكسور ههنا لانه يتوقف على الخمين المذكورين
 فصل الكسور ولا ذل اي ضرب الصفاح جنسان ضرب اعداد المفردة في
 الاعداد المفردة وضرب اعداد المركبة في الاعداد المركبة ولم يتعرض لضرب
 الاعداد المركبة في المفردة لانه يعلم بالتعاقب لا يقال ان مراده بضرب
 المفردات هو ضرب المفردات في المفردات وضرب المفردات في المركبات لانه

لو كان المراد هذا لم ينحصر اقسام ضرب المفردات في ستة كما لا يخفى ضرب الاعداد
المفردة هي التي من مرتبة واحدة وعلاقتها ان يكون الرقم الدال عليها واحدا
كالعشرة والمائة والالف اورد في هذا المثلث هذه الاعداد وذلك لاجاد لفظ
كلها من المفردات وضرب الاعداد المركبة وهي التي من جزئين فصاعدا خمسة
عشر فالف من الاحاد والعشرات ومائة وثمانية عشر فالف من ذلك مراتب
الجنس الاول فوعان احدهما ليس معه لفظ الاخر اي ضرب ليس مع الف
يجزف المضاد فيكون ان يراد بالجنس الاول الاعداد المفردة فلا حاجة
الى القول بحذف المضاد لكنه خلاف ظاهر الجبارة كالمراتب الثلثة الاول
اي الاحاد والعشرات والمئات والاخر ما مع ذلك اي النوع الاخر ضرب مفرد
يكون معه لفظ الف ويتدرج فيه ما يكون احد المفردات الف فيجزم الغليب
وذلك كالمراتب التي يتلوها واعلم انه قد ذكر تكرار في كتب الخوانه قد يكون
المقصود بدخول التنبيه ولا يكون التنبيه مراد الجبارة لان الفاعل
مرفوع فزيد في قام زيد وهذا كذلك لكن الاخر ترك الكا في اللز
انما يلتزم من هذان الاعداد المفردة التي لا يكون معها لفظ الاخر توجد
في غير هذه الثلثة وله الذي يكون معها لفظ الف يوجد في غير المراتب
التي يتلوها والنوع الاول اي ضرب المفردات التي لا يكون معها لفظ الف
ستة اصناف احاد واحاد اي ضرب الاحاد والاحاد وذلك في بقائه
واحاد في العشرات والاحاد في المئات والعشرات والعشرات والمئات والكا
والعشرات في المئات انما انحصر انواع الصنف الاول في ستة لان الاعداد

المفرد التي الف منها الثلثة الاحاد والعشرات والمئات وضربها في الاحاد في الاحاد
 واخذتها بالثلاثة اضداد وضرب العشرات في العشرات واهتمها صنفان اخران في
 المئات في قسمها صنف اخر ومعرفة الاضاف بالخمسة الائمة موقوفة على
 استحضار الصنف الاول لا يخفى ان معرفة ضرب كل عدد في المئات في المفردة ايضا
 يتوقف على استحضار الصنف الاول لكن لما كان الكلام في المفردة يخص
 اضداد الخمسة بذلك ونفس بين كلامها في اصل الاضداد في الاحاد في
 الاحاد والواحد فانها في الضرب اي كل عدد ضرب في الواحد ضرب
 الواحد وفيه كان الحاصل هو ذلك العدد بعينه لان الضرب بواحد يكرر احد
 العددين بقدر احاد الآخر وليس للواحد احاد بل نقول تعريف الضرب هذا
 المعنى يصدق على ضرب الواحد في اعداد كما اشيرنا اليه وايضا الضرب
 عدد نسبة الى احد المضروبين كنسبة المضروب الى الآخر الى الواحد واحد
 المضروبين هو الواحد ونسبة الواحد الى الواحد نسبة التثنية فعددا
 الضرب يلغى ان يكون سوي المضروبين لآخر يحصل نسبة التثنية لا يتغير
 ان يكون نسبة الواحد الى عددين مختلفين متساوية ههنا ما اشرنا في كل
 عدد يضرب كان الحاصل ضعف ذلك العدد لانه اذا ضرب العدد في اثنين
 فقد كرر بعد احاد الاثنين الذي هو واحد المضروبين وايضا نسبة
 ضعف عدد الى ذلك العدد كنسبة الاثنين الى الواحد والتثنية في كل
 عدد يضرب كل ثلثة امثاله هذا القياس على ما ذكرنا في الاخيرين ظاهر
 بل نقول كل عدد يضرب في آخر يكون الحاصل امثاله الاخر بحد واحد

ولا يخصص له بالثلاثة ومجموع زيادة ذلك العدد على ضعفه ان يكون حاصل
 ضرب الثلاثة في كل عدد مجموع هذا العدد مع ضعفه لان هذا المجموع مكرر لعدة
 احاط بالثلاثة وقس على هذا ضرب الاربعة والخمسة في الاعداد كما بينه بقوله
 ولا لعدة في كل عدد بضرب يكون الحاصل بتضعف ضعفه وايضا ان تضعف
 ضعف العدد اليه في ثبته الاربعة في الواحد فان الاربعة ضعف ضعف ^{جد} الواحد
 وان زيد مثل ذلك العدد على ضعف ضعفه كان المجموع حاصل الضرب بالخمسة
 في ذلك العدد في ثبته على قياس ما تقدم وما ذكر من ضرب الواحد بالثلاثة
 في الاعداد المفردة شامل لضربها في الاعداد المركبة انما يخصص هذه القاعدة
 بالفرقة كما يحق وان علم انه قد بين في المقالة الثانية من ^{ذلك} كتابه ان سطح الخط في اقسام خط آخر ياتي سطح الخط الاول في تمام
 الخط وهذا في العدد ايضا كذلك ويمكن برهانه بمثل ما ذكر في الخطوط
 فاذا ضرب الاثنين في عدد ثم الواحد في ذلك العدد كان ضرب الثلاثة
 في ذلك العدد وضرب الاثنين في عدد ضعف ذلك العدد فضر ^{جد} الواحد
 في عدد وهو بعينه ذلك العدد كما يكون مجموع زيادة عدد على ضعف
 مساويا لضرب الثلاثة في ذلك العدد وبمثل يكون زيادة عدد على ضعف
 ضعفه مساويا لضرب الخمسة في ذلك العدد واعلم ان ضرب الخمسة في
 عدد اخر قاعدة اخرى ذكرها بعض الافاضل وهي ان يضرب كل
 واحد من اعداد الضرب في عشرة ويضعف المجموع يكون الحاصل مساويا
 بالضرب الخمسة في ذلك العدد وذلك لان المجموع هو حاصل ضرب العشرة

في ذلك العدد وظاهر ان ضرب الخمسة في العدد مرتين كضرب العشرة في ذلك
 العدد كما حصل ضرب الخمسة في عدد نصف حاصل ضرب ذلك العدد في
 العشرة وهو المطلوب والستة في الستة ستة وثلثون وفي العشرة اثنا
 واربعون وفي الثمانية ثمانية واربعون وفي التسعة اربعة وسبعون
 وفي السبعة سبعة واربعون وفي الثمانية ستة وخمسون وفي التسعة
 ثلث وستون وفي الثمانية في الثمانية اربعة وستون وفي التسعة اثنان
 وسبعون والتسعة في التسعة احدى مائة وان كان المناسب في ضرب هذه الاعداد
 فلا تقصير على ذكر القاعدة التي سبقت ذكرها في ضرب الاحاد التي فوق الخمسة
 ودون العشرة فان علم الضارب قواعد كل واحد من هذه الحواصر وجزيئة
 لكن كما انما احتياجه اليها فذكرها ولا يفضل ثم ذكر قاعدة يستعمل بها
 هذا التفصيل ولا يخفى انه لو عكس الامر كان انبى وبعضهم قد اوردوا هذا
 على تلك الصور الخريفية وهو سهل فلهذا في ذلك في الواحد منها فبقا
 عليها البواقي فنقول ان الستة في التسعة اثنان واربعون اذ حاصلها
 يتكرر بالبيعة ستة مرات كما ان البيعة حاصلة متكرر الواحد ستة مرات
 كما يمكن ان يكون عدد آخر كذلك ولا يخفى اما اكثر او اقل من اثنين واربعين
 فيعد البيعة ستة مرات ايضا فيلزم مساواته له هذا بخلاف الضابط
 فما فوق الخمسة ودون العشرة فخصص الكلام بما دون العشرة فان المبحث
 الاحاد في الاحاد ولا تهم هذه القاعدة تجري فيما فوق العشرة كما سيجي ان يجمع
 فضل المصروبين على الخمسة ويصير في العشرة بان يجب كل واحد عشرة والحاصل

هو المحفوظ وان جمع المضربان وخذ فضل المجموع على العشرة وضرب ذلك
الفضل في العشرة يحصل المحفوظ ايضا ان مجموع فضل العددين على الخمسة
كفضل مجموعهما على العشرة كما لا يخفى ثم يؤخذ فضل العشرة عليها او يعرب
احدهما في الاخر اي يؤخذ فضله على كل واحد من المضربين ويضرب الجداء
الفضليين في الاخر وينزل الحاصل على المحفوظ مثاله اردنا ان تضرب السبعة
في الثمانية فضل احدهما على الخمسة ثلثة وفضل الاخر عليها اثنان ضربنا
مجموعهما في العشرة حصل خمسون وهو المحفوظ ثم اخذنا فضل العشرة على
احدهما فكان ثلثة وفضلها على الاخر فكان اثنين ضربنا احدهما في
الاخر فكان ستة زدناها على المحفوظ بلغ ستة وخمسين وهو المطلوب
القاعدة الثامنة ان يقول بجمع العددين المضربين الزائد عن الخمسة
ويؤخذ لكل واحد من احاد فضل المجموع على العشرة عشرة ويحفظ ثم يضرب
التفاضل بين العشرة واعد العددين في التفاضل بينهما وبين العدد الاخر
فان كانا المضربين جميعا مائة العشرة او ما فوقه قد جميع حاصل ضرب
التفاضل مع المحفوظ ولا فنقص منه ليحصل المطلوب وقد مر مثالها
اذا كان المضربان جميعا مائة وذا العشرة فاذا اردنا ان تضرب اثني عشر
في ثلثة عشر جمعناهما وضربنا فضل المجموع على العشرة وهو خمسة عشر
في عشرة حصل مائة وخمسون فضربنا الثلثة في الاثنين وجمعنا
الحاصل معهما حصل مائة وستة وخمسون وهو المطلوب وان اردنا
ان تضرب السبعة في اثني عشر جمعناهما حصل ثمانية عشر ضربنا السبعة في

العشرة حتم لتعشر ضربا التسعة والعشرة حصل تسعون ثم ضربنا التسعة
 فله اثنتان ونقصنا الحاصل وهو ستة من تسعين بقوا اربعة وثلاثون وهو
 المطلوب وليكن لبيان الطال بالثلث ا ب ج عددان كل منهما اقل من العشرة
 وهي اء ومجموعهما اعظم من العشرة فالان اء اعظم من ب ج وبء مشترك
 بينهما ما يكون ا ب اعظم من جء فنفضل اء مثلا ج وظاهر ان بء فضل
 العشرة على ج ب وسطح اء في جء يساوي جميع سطح ا ب في جء وسطح
 جء لان سطح عدد في عدد مساوي سطح اقسام العدد الاول في العدد الثاني
 كما ان سطح خط اخر يساوي سطح اقسام الخط الاول في الخط الثاني بالشكل الاول
 من تافيد الاسول وكان سطح ا ب في جء المساوي لاه في سطح ب في
 بء كسط مثلا م ا و المظاهر ان سطح ا ب في بء وسطح ا ب في جء كسط
 ا ب في ب ج فاذن سطح اء في جء مع سطح ب في بء كسط ا ب في
 ب ج وهو المطلوب الاول المذكور في المثلين ثم ليكن اء عشرة واب واحد
 المضروبين وب ج المضروب الاخر والمفروض ان كلا منهما ان يد من اء
 فنفضل جء مثلا اء ب فضل ا ب على اء وب فضل ب ج على جء
 اعني اء وسطح ا ب في ب ج يساوي سطح اء في ب ج وسطح ب في ب ج
 معا وكان سطح ب في ب ج مثلا جميع سطح ب في بء وسطح ب في
 جء اعني اء فاذن سطح اء في جء مع سطح ب في بء يساوي سطح
 ا ب في ب ج وهو المطلوب الثاني ثم ليكن ا ب عشرة واه العدد الاول
 وه ج العدد الاكثر ونفضل جء مثلا اء فسطح ا ب في ب ج يساوي جميع

سطح آه في ب و سطح ب في ب ج وكان سطح ب في ب و سطح ب في
 ج اعني آه وكان سطح ب في ب ج مثل جميع سطح ب في ب و سطح ب في
 ج اعني آه وكان سطح آه في ج جميع سطح آه في ب و سطح آه في ج
 فاذن سطح آه في ج انقص من سطح آه في ب بقدر سطح ب في ب
 وهو المثلوي الثالث والمثلث اذا نال في هذا البرهان الناطع حق التام
 ظهر له ان كل عدد اقيم مقام العشرة ولخذ التقاطع بينه وبين المضروبين و
 نحو ما علمنا في العشرة يظهر المثلث بالانقاص مثلا اذا المثلث خمسة عشر مقام
 العشرة وفيه المضروبين ثمانية وثلاثة عشر جمعا حصل اثنا عشر وعشرين
 فضلها على خمسة عشر سبعة اخذنا الكل واحد خمسة عشر حصل مائة وخمسة
 وهو المحفوظ وكان فضل خمسة عشر على الثماني ستة وعلى ثلث عشر اثنين و
 مضروبا اثنا عشر دناها على المحفوظ حصل مائة وسبعة عشر وهو حاصل
 ضرب ثمانية عشر في ثمانية عشر وايضا فرضنا المضروبين سبعة عشر وعشرين مجموع
 سبعة وثلاثون وفضلها على خمسة عشر اثنا عشر وعشرين اخذنا الكل واحد منها
 خمسة عشر وجمعا الحاصل مع حاصل ضرب الاثنين في خمسة عشر حصل ثلثا
 واربعون وهو حاصل ضرب سبعة عشر في عشرين وايضا فرضنا المضروبين
 ثمانية عشر وعشرين مجموعهما ثلث وثلاثون وفضلها على خمسة عشر هو ثمانية
 عشر فاذا اخذنا الكل واحد منها خمسة عشر ونقصنا من الحاصل حاصل ضرب
 الاثنين في خمسة عشر اثنا عشر وستون وهو حاصل ضرب ثلث عشر في
 عشرين وانما اعتبر العشرة في هذا العمل دون سائر الاعداد لان استعمال

حامل ضرب العشرة في الاحاد يحتاج الى مزيد تأمل بل الكل كما يكون من
 البديهيات الثاني الاحاد في عشرات ضرب الاحاد في عدد عقود العشرات
 لا خلاف فان عدد عقود العشرات يكون من الاحاد وقد مر طريق ضرب الاحاد
 في الاحاد ويؤخذ الكل من الحاصل عشرة اي ضرب الحاصل في العشرة فان كان
 المصروب فيه عشرة يكفي ان يؤخذ الكل واحد من المصروب عشرة اذ ضرب عقد
 العشرة وهو الواحد في المصروب فضل يحتاج اليه وهو واضح مثاله الثلاثة
 في الاربعين ضربها الثلاثة في الاربعه فكان اثنى عشر اخذنا الكل واحد عشرة بلغ
 مائة وعشرين وهو المطلوب برهان هذا العمل نقول ان عدد العقود اذا
 في عقد المائتين يحصل ذلك المفروض مثالا اذا ضربنا الاربعه في العشرة يحصل
 اربعون وهو واضح واذا ضرب عدد العقود في الاحاد يحصل عدد يسمى
 المحفوظ وقد بين اقله من في الثامن عشر من سابعة الاصول انه اذا ضرب
 عدد في عددين نسبة السطحين كنسبتهما فيكون نسبة العدد المفرد الى العدد
 المحفوظ كنسبة عقد المائتين الى ذلك العدد المفروض من الاحاد في اربعة
 اعداد متناسبة فالشكل التاسع عشر من سابعة الاصول يكون حاصل
 ضرب المحفوظ في عقد المائتين وهو مائة وعشرون مثال حاصل ضرب العدد المفرد
 من الاحاد في ذلك العدد المفروض وهو المطلوب وهذا البرهان جار في
 ضرب الاحاد في المائة كما لا يخفى الثالث الاحاد في المئات ضرب الاحاد في
 عدد عقود المئات قد مر ان عدد عقود المئات ايضا من الاحاد طريق
 ضرب الاحاد في الاحاد معلوم ما سبق ويؤخذ الكل واحد مائة مثاله

الخمسة في ثمانية ضربا الخمسة في الثلاثة فكان خمسة عشر اجزا لكل واحد
 مائة صارت المجموع الفا وثمانمائة اذا كان الضرب فيه مائة يكفي ان يؤخذ
 لكل واحد من الضروب مائة كما اشرنا اليه وقد مر به ان على هذا العمل
 فانه جار فيه بل في كل عقد من العقود فان ضرب الاحاد في كل عقد يحصل
 بان يضرب ذلك العدد من الاحاد في عدد ذلك العقد ويؤخذ لكل واحد
 مثل ذلك العقد مثلا اذا اردنا ان يضرب في ستة آلاف ضربا الستة
 حصل ستة وثلاثون واخذنا لكل واحد الفا يكون ستة وثلاثون الفا
 وهو المطلوب الرابع العشرات في العشرات يضم عدد عقود الضروب في عدد
 عقود الضروب فيه ويؤخذ لكل واحد مائة فان كان احد الضروب غير
 يكون ان يؤخذ لكل واحد من العدد الضروب الاخر مائة مثلا الثلاثون في
 الاربعين ضربت الثلاثة في الاربعة فكانت اثني عشر اجزا لكل واحد مائة
 بلخ الفا وثمانين بهان هذا العمل انما اذا ضرب عدد عقود الضروب في
 عشرة فيحصل مفرد ذلك العقد ويسمى المفرد الاول وسمي حاصل ضرب
 عقود العقودين بالمحفوظ فبالناس عشر من سابقة الاصول نسبة
 المفرد الاول الى المحفوظ كنسبة العشرة الى عدد العقود الضروب فيه فكان
 العشرة ضربت في نفسها فحصلت مائة وضربت في عدد عقود الضروب
 فيه فيحصل المفرد الضروب فيه وهو المفرد الثاني يكون بالشكل المذكور
 نسبة المائة الى المفرد الثاني ايضا كنسبة العشرة الى عدد عقود الضروب فيه
 فبالناس اربعة نسبة الاول الى المحفوظ كنسبة المائة الى المفرد الثاني فبالناس

١٠٠

عشر من سابعة الاحول يكون حاصل ضرب المحفوظ في المضروب في عدد في الحق
والباقية كما حاصل ضرب الفريد في المذكورين وهو المطلوب الخامس الحشرات
في المات بضرب عدد عقود المضروب في عدد عقود المضروب فيه فلهذا
كل واحد الفان كان احد المضروبين مائة يكفي ان يؤخذ كل واحد من
عقود المضروب الآخر الفاسالة مخمور في سبعة مائة ضربت الخمسة في مائة
فكان خمسة وثلاثين احدى لكل واحد الف ابلغ خمسة وثلاثين الف ابرهان
هذا العمل مثل برهان العمل المتقدم لكن انورده المتقاضي فقول ضرب عدد
عقود المضروب في العشرة وحصل عدد ذلك العقود وهو المطلوب الاول وضرب
عدد عقود المضروب في عدد عقود المضروب فيه وحصل المحفوظ الاول
المقر بالاول المحفوظ كنسبة العشرة الى عدد عقود المضروب فيه فاما
ضربت في عشرة وحصل الف وضربت في عدد عقود المضروب فيه وحصل الف
المضروب فيه وهو المفرد الثاني يكون نسبة الف الى المفرد الثاني كنسبة
العشرة الى عدد عقود المضروب فيه فبالمساواة نسبة المفرد الاول الى المحفوظ
كنسبة الف الى المفرد الثاني فبالتاسيع عشر من سابعة الاحول يكون حاصل
ضرب المحفوظ في الف كما حاصل ضرب الف في المفرد الثاني وهو المطلوب
السادس المات في المات بضرب عدد عقود المضروب في عدد عقود
المضروب فيه ويؤخذ كل واحد عشرة الف فان كان احد المضروبين
مائة يكفي ان يؤخذ كل واحد من عدد عقود المضروب في الآخر عشرة الاف
مثاله مائة في ثلثمائة ضربنا الاثنين في الثلثة فكان ستة فلهذا

سوز

الثالث بالعين على هذا القياس وكل مرتين متشاكنتين في أصل الاسم من
 مراتب فضل أكثرها الوفا على أقلها إنما هو بالوفد عنها ثلث الفاصل
 بين سيمها من عدد الترتيب في كل مرتبة يزداد لفظ الوفا وحده مثل
 المرتبة الثانية ثلثه وثلاثة شتر كان في أسماء المائت وفضل الثانية على الأولى
 لفظي الوفا على هذا القياس فإذا كانت اربعاً عدده مفرقة متناسبة فلا
 طائفي منها متشاك كان فلا أصل الاسم فالثالث والرابع أيضاً كذلك
 من سلاسل الترتيب على خمسة عددين من عدد الترتيب فلو لم يكن مرتبة
 الثالث والرابع على تلك النسبة وانقصت لزم أن يكون نسبة بالعدد
 إلى الثالث والرابع تابعة لها في الزيادة والنقصان هـ فالصورة ثان
 متشاك كان فاصل الاسم وعدة التفاضل بين اسميهما في الوفا كما الأول
 طائفي على ذلك قد تقررت هذه القدر من فلتذكر البرهان على ما في الطرفين
 لفظ الوفا وقد برهنه البرهان على ما لا يكون إلا في طرف واحد
 فليس الضرب المقرن بالركب الأول والمضروب فيه المقرن بالركب الثاني
 والمضروب بالركب الأول والمضروب فيه كذا في الجرد الثاني وضرب
 الركنين المحفوظ الأول ليسهل التعبير عنها فتقول بضرب الركب الأول في
 الجرد الثاني ويسمى أصل المحفوظ الثاني بعد ضرب الركب الأول في الجرد
 الثاني وهو الركب الثاني وحصل المحفوظ الثاني والمحفوظ الأول فيما تسمى
 من سائر الأصول نسبة الجرد الثاني إلى الركب الثاني كنسبة المحفوظ
 الثاني إلى المحفوظ الأول وكان الجرد الثاني والركب الثاني متشاكين

المحفوظ

بفصل
 اصل الاسم فيكون المحفوظ الثاني والمحفوظ الاول ايضا كذلك ومعرفة ما
 به التركيب الثاني من الفاظ الاول في الجرد الثاني معرفة ما يفضل به منفا
 الاول على المحفوظ الثاني لما مر في التقديم فاذا زيد على المحفوظ الثاني الفا
 الاول والمقترنة بالتركيب الثاني صار بعينه اسم المحفوظ الاول وايضا الجرد
 الثاني اذا ضرب في الجرد الاول يحصل عدد تسمية المحفوظ الثالث وكان قد ضرب
 الجرد الثاني في التركيب الاول وحصل المحفوظ الثاني في الشكل المذكور نسبة
 المحفوظ الثالث الى المحفوظ الثاني كنسبة الجرد الاول في الجرد الاول و
 التركيب الاول متساوي كان في اصل الاسم فكل المحفوظ الثالث والمحفوظ الثاني
 فاذا زيد على المحفوظ الثالث الاول والمقترنة بالتركيب الاول صار اسم المحفوظ
 الثاني بعينه فاذا زيد على المحفوظ الثالث الاول والمقترنة بكل من الركبتين
 كان الحاصل المحفوظ الاول المعنى مضروب الركبتين وهو ظاهر ثم ان هذا الفاصل
 ذكر قاعدة علمية لضرب المقترنة وهي هذه لضرب عقود المقترنة من احدى
 في الاخر ويؤخذ بكل واحد من احدى الحاصل مضروب عقد مرتبة الضرب
 في عقد مرتبة الضرب فيه ليحصل المطلوب مثاله ستة في سبعين فما
 في البعثة اثنان والبعون والواحد في عشرة عشرة فاذا اخذ كل واحد منهما
 يكون اربع مائة وعشرين وخمسين في اربعين فالحسنة في اربعة عشر و
 العشرة في ثمانية مائة فيؤخذ لكل واحد منهما مائة ليحصل الفان وهو المطلوب
 وقد بين هذه القاعدة بمرهان هندسي مبني على التفاضل ونحوه
 بوجه آخر اسهل والتصور فنقول انه ظاهر اذا ضرب عقود الضرب فيه

في عقود المضروب فيه يكون بالناس عشرون سابعة الاصول نسبة الفرد للمضروب
 الى مضروب العقدين كنسبة عقد مرتبة للمضروب الى عقود المضروب فيه وايضا
 اذا ضرب عقد مرتبة للمضروب في عقد مرتبة للمضروب يكون بالشكل المذكور
 نسبة عقود المضروب في العقد مرتبة للمضروب كنسبة الفرد للمضروب فيه
 الى مضروب العقدين وبالعكس نسبة عقد مرتبة للمضروب الى عقود المضروب
 في كنسبة مضروب العقدين الى الفرد للمضروب فيه فبالسادة نسبة الفرد للمضروب
 الى مضروب العقدين كنسبة مضروب العقدين الى الفرد للمضروب فيه فبالناس
 عشرون سابعة الاصول يكون حاصل ضرب مضروب العقدين كحاصل ضرب الفرد
 وهو المطلوب فاعلم ان هذه القواعد قد نقلها من كتاب الصائفة في الحساب
 انما تناسل الجوائب الذي اشتمل عليه ذلك الكتاب والمناسبتين الكتابين في
 في ضرب الفردين بضع ارقامها وضرب المفردات بصورتها ونظم الى حاصل العقد
 التي في الطرفين فيحصل المطلوب مثالا اردنا ان نضرب هذا العدد ٦٥ في هذا
 العدد ٧٥٥٥٥ ضربها عدد الفرد الاول في عدد الفرد الثاني حصل ٤٢٠٠٠ هذا
 في الطرفين حصل ٤٢٠٥٥٥٥٥ وهو المطلوب وبيان هذا العمل طابعا لاحاطة
 بما قد ناسن البراهين فاعرف الطرق في انواع الجنس الاول واصنافها
 على طريق الضرب في الجنس الثاني وهو ضرب الاعداد المركبة بان يحلل الاعداد
 الى المفردات ويضرب كل واحد من مفردات المضروب في كل واحد من مفردات
 مضروب في جميع الجميع وهذه القاعدة ايضا من قواعد الحساب الجوائب
 مثال ذلك اردنا ان نضرب اثنين في الف ومائتين ضربها العشرة في الالف

حصل عشرة آلاف في مائتين حصل الف الف ثم ضربنا الاثنين في الف حصل الف
 وفي مائتين حصل اربع مائة: فجمع الحاصل بلغ اربعة عشر الفا واربعمائة وهو
 المطلوب برهان هذا العمل ان ضربنا اب العدد للضرب و جء للضرب فيه
 ولتقسم اب باقام مفرداته وهي اه د ب و جء باقام مفرداته وهي ج ح
 ط ط ز وقد بيننا قديما في المقالة الثانية من كتابنا انه سطح الخطوط
 يساوي جميع سطوح اقسامه في ذلك الخط وبرهانه يجري في الاعداد باد
 بغير تفصيل ان ضربنا اه في جء ثم هـ في ج ز ثم ب في ج و يحصل سطح اب
 في ج و وظاهر ان سطح اه في ج و جميع سطح اه في ج ح ثم في ج ط ثم في ج ز
 ويمكن اسطره ز في ج و و سطح ب في ج و انما معنى ضرب البسط بال
 تصغير احد العددين بعد احاد الاخر فاذا ن سطوح اه د ب في جميع
 ج ح ط و يساوي سطح اب في ج و وهو المطلوب واعلم انهم ذكروا
 اخر في المركبات بل في جميع الاعداد اسهل من ذلك وهو طريق النسبة وهو ان
 احاط المضروبين الى عقد اكثر من واحد بنسبة من المضروبين
 لكل واحد من العامل مثل ذلك العقد مثاله اردنا ان نضرب خمسة وعشرين
 في اربعة وستين فالاول ربع من المائة وربع المائة ستة عشر اخرنا
 لكل منهما مائة اي ضربناها في المائة يحصل الف وستمائة برهانه ان
 نسبة العدد الاول الى العقد الغرض كنسبة الماخوذ الاول الى العدد
 الثاني فبالتاسع عشر من مائة يحصل مائة سطح العددين كسطح العقد الغرض
 الماخوذ الاول وهو المطلوب فان تكرر ذلك في اي مفردات المضروب

والضرورية معا اذ لو كان احدهما مفردا واحدا لاحتاج الى هذا الشكل وتعرض

المواصل برسم شكلا اذ اربعة اضلاع وتقسيم احد الضلعين المتجاورين منه

بعده مفردات الضرورية وبهذا الحيز بعد مفردات الضرورية ويخرج من

موضع الانقسام مخطوطا متوازية لينقسم الشكل عبر نقاط صفار كيفية رسم

الشكل ان يرسم خط مستقيم كيف ما اتفق وتقسيم اقسام مساوية عند نقاطه

احد الضروريتين وطريق هذه القسمة المذكورة في الثالث عشر من باب اصول

دينام على احد طرفي عمود غير متناهية كما بين طريق اخراجه المحفوظ

في اخر الشكل الحادي عشر من اول الاموال ويؤخذ من هذا العمود من

منحجه اقسام مساوية لاقام ذلك الخط منجيب القدار وبعده مفردات الضرورية

فيجب العدد ويخرج عمود اخر على الطرف الاخر من ذلك الخط فيحصل

مثل عمودا اول ويوصل بين راسي العمودين بخط فيحصل ذواربعة اضلاع

قائم الزوايا باسبائة الرابع والثلاثين من اول الاموال ويخرج من اقسام

الخط الاول خطوط موازية للعمود ومن اقسام العمود خطوط موازية لل

الخط بالطريق المذكور في الحادي والثلاثين من اول الاموال فتقسم ذلك

السطح الى مربعات صفان لان اضلاعها متساوية بالرابع والثلاثين من

نقد المعالة والزوايا قائم بالرابع والعشرين منها فها طريق رسم الشكل

والطمانه لاحاجة الى هذه التكلفات في هذا العمل ويكفي ان يحصل سطح ذوا

اضلاع منقسم بالاقسام المذكورة كيف ما اتفق سواء كانت تلك السطوح

الصفار مختلفة او متساوية وسواء كانت الزوايا قائم او لم يكن فارجع

فالرابطه اضلاع على سبيل التجوز عند قاعدة ضرب عدد مفردات المضروب في
 عدد مفردات المضروب فيه الما يكون عدد المراتب الضارب بقدر العدد
 الحاصل من ضرب عددي مفردات المضروبين احدهما في الآخر لان السطح
 الاكظم قد انقسم بالخطوط المتوازية العرضية اطوح مستطيلة عند قاعدة
 مفردات احد المضروبين فكل سطح مستطيل لها قد انقسم بالخطوط المتوازية
 الطولية الى اسطوح عند قاعدة المضروب الآخر وبذلك ظهر المطلوب
 ونضع احد المضروبين فوق الشكل الثاني اسفل الشكل الاول ونضع حامل
 المضروب على مفرداته فوق مربع على الولا ولا آخر على يساره بذلك جرت
 العادة فلا يجوز ان يوضع على يمين الشكل ايضا كما ينبغي ان يوضع
 على الولا ايضا بحيث يقع المضروبين فوق المربع الصغير وعلى يساره
 اي يكون آخر مفردات المضروب الاول فوق المربع الصغير التي على الزاوية
 العليا اليسرى من السطح الاكظم فيكون اول مفرداته فوق المربع الذي على
 الزاوية اليمنى من السطح الاكظم فيكون آخر المضروب الآخر على يساره
 الصغير الذي هو المذكور ولا فيكون اول هذا المضروب على يساره المربع
 الصغير الذي هو على الزاوية السفلى اليسرى من ذلك السطح ثم انقسم كل
 مربع الى مثلثين فوقه وخصائص خطوط مؤربة متوازية بحيث ينقسم
 من كل مربع الزاوية الفوقانية من اللباصين والحقائنة من اللباصين
 حاصلة انه يوصل بخط مستقيم بين الزاوية الفوقانية اليمنى من كل
 مربع وبين الزاوية التحتانية اليسرى من ذلك المربع فنصفها ين

الزاويتين بذلك الخط الذي يسمى قطر المربع لأن هذين التلذين متساويين
 الاضلاع النظائر فيكون الزوايا المتقسمة بالخطوط الموازية متساوية
 بالتاسع من اول الاصول وقطر كل مربع مع قطر المربع الاخر الذي زاويتا
 هما منصفان يكون على الاستقامة لتساوي المنقباتين الحادتين
 منها ومن ضلعي المربعين بمثل ذلك البيان يحصل من اقطار المربعات
 خطوط متوازية وتلك الخطوط متوازية بالتاسع والعشرين من اول
 الاصول وقد اثبتنا فيما تقدم الى ان لا يشترط تساوي المربعين ولا قيام
 زواياها فكذا لا يشترط توازي الخطوط المتوازية ولا استقامة اقطار المربعين
 هو ان يتم السطح الاكبر بسطح ذي اربعة اضلاع عدتها عدة حاصل ضرب
 عدد موفيات المضروب في عدد موفيات المضروب فيه فاذا قسم كل من الخطوط
 الضخار التي استلكتين على الوجه المذكور حصل صفوف متوازية عدتها عدة
 مجموع عدوي موفيات المضروب والمضروب فيه يكون في كل صف منها عدد
 من مرتبة معينة من مراتب حاصل المضروب وذلك لان اغلبها ان يكون
 عدة مراتب حاصل المضرب بقدر مجموع عددي مراتب المضروب ومراتب
 المضروب فيه وقد ينقص عنه بواحد وذلك ان لم يبلغ حاصل ضرب العدد
 الاخير المضروبين العشرة وضرب كل واحد من موفيات المضروب في كل
 واحد من موفيات المضروب فيه بصورة من غير ملاحظة الزيادة

الحاصل في المربع الواقع في ملتفاها الاحاديث الثلاثة المختلة فاحتر
 في الثلث الفوقاني الى تمام العمل اذ بالاحاد للثلاثة الاولى من حاصل

ضرب الضربين وبالغزاة للرببة الباسنة منه فان لم يكن في الحاصل احد
 يوضع صفر في الثلث المختار ان كان المضروبان الغزبان الاولين فلا يتق
 خاليا وان لم يكن في حاصل الضرب ثلث يتق للثلث الفوق في خليا وكل
 مرتبة هناك صفر لم يتق الى ان تضربه في شئ او تضرب شيئا فيه فلتنق
 الصفر مع اي عدد نعرض او مع صفر آخر يتق خاليا في مساهاة في الضرب
 بتكرار لعدد العددين بجدو احاد اخر لان نسبة الصفر الحاصل الى العدد
 المضروب كجبة المضروب في الواحد ثم ان المراد بالصفر هو الصفر الواقع في
 اشتداد الراتب ولما الصفر اولا خفا والواقع في اول الراتب فلا حكمة لها
 رسم الشكل بقدر الراتب الباقية وبعد تكمل العمل يضاف الصفر ^{للسطر}
 الحاصل كما اشترنا اليه في تقدم ثم نكمل العمل بان ندع الثلث
 المختار من المربع الواقع في عين السطر الطويل اخيرا المراد بالطول ^{خيرا}
 من اليمين الى اليسار وذلك لان السطوح لا خذ من اليمين الى اليسار قد
 حصلت من خطوط مخرجة من الضلع الطويل من السطح الاكظم والباقي في
 عبارة القوم اخلاق السطر الطويل على اخذ من الفوق الى التحت والعري
 على اخذ من اليمين الى اليسار ولا حكمة سهل لما مر انه لا يجوز اطلاقه في
 الطول عليه باعتبار المذكور مع ان كل استدلال من السطح نفع من طوله كان
 لا استدلالا اخر عرضا وتضع ما هنا المختار الشكل وهو صفة السطر ^{صل}
 من الضرب في جميع ما بين الخطين المورين اللذين بعده قد اخرج
 هذا الى جميع اعداد كثيرة فوق اثنين ولم يذكره في مباحث الجمع

لأنه يعرف بالمقالة على ما ذكرنا هناك ويصح للجميع تحت وضعها أو كما
 لا يظهر أن يقال في هذا وضعها أو كما لا يظهر السطر الحاصل وهذا العمل لا يبدل
 ذلك بل لا بد من التمسك بالقوانين من المربع الواقع على يد السطر الأول
 السطر هذا إذا كان حاصل آخر المضروبين عشرة أو لا يد منها أو كان الثاني
 من جميع السطر المقدم على ذلك التمسك كذلك فإن لم يكن كذلك ينتهي العمل
 إلى السطر اللور المذكور وكل ما صار مجموع ما بين الخططين اللورين أن يد من
 وكذا الحكم أن كان مجموع ما بين الخططين اللورين عشرة فقط وهذا العمل عشرة أو
 على سطر موزون بعد ولوم يكن واحداً للسطور اللورين بعد أو كان احداً
 المجموع في ما بين الخططين اللورين عشرة أو عقد من عقود العشرة و
 صفراً لاجله في السطر الحاصل وتتركه أي تترك هذا السطر اللورين
 إلى ذلك الزمان فاعلم أنه لو قم كل مربع بخط بحيث ينقسم الزاوية المتخلفة
 من اللينتين والفوقانية من اللينتين فيكون الخطوط اللورية
 أخف من اليسار اليمين ويوضع إلى اليمين ويوضع إلى اليسار المضروبين فوق
 الشكل كما كان في الأول والمضروب الآخر على يسار الشكل بحيث يكون لكل
 فوق العزلة والعزلة فوق المات وهكذا ثم يضرب كل فرد من المضروبين
 في كل فرد من المضروبين ويضع الأحاد في الثلث الفوقاني والعشرات
 في الثلث المتخلف ثم يبدأ بالثلث الفوقاني الذي في الزاوية اليمنى الفوقانية
 من السطر الأعظم ويضع ما هناك تحت الشكل وهو مبتداء السطر الحاصل
 من المضروبين ثم العمل كما ذكرنا يحصل المقصود أيضاً بلا تفاوت وسرور

الالهال ان الطور اللورية في الثلث الخفاف والثلث الفوقاني الذين كل منها
 بمنزلة السطر اللوري يكون غالبا بعدد مراتب للضرب والمضروب فيه معا وكل
 سطر منها بمنزلة مرتبة من مراتب الاعداد والثلث الخفاف بمنزلة مرتبة الاعداد
 والسطر اللوري الذي يليه بمنزلة الغضرات وثالثه بمنزلة المات وهكذا وقد
 عرفت فيما تقدم ان كل مفرد مضروب في مفرد آخر في اصل الضرب من الجلال
 يكون فاذا ناملت في الشكل عرفت ان الحاصل من كل ضرب وقع في سطرن
 لا يقيه فاذا اجعت هذه الاعداد حصل المطلوب وقصر على ذلك ما ذكرنا في
 الشرح من رسم الشبكة على خلاف ما في المتن مثاله اردنا ان نضرب هذا العدد
 ٥٣٢٠٣٦ في هذا العدد ٥٦٨ فكان الشكل بحسب القامرة للاربع ايمان طريق
 العلوي في حاصل مفاعلة من الامر قلبت همزة واو فكانه يوم العامل بالحل
 بتلك القواعد وهذا من مصطلحات اهل العمل ويجوز وضع المضروبين فوقه
 ويساره هكذا
 الثاني كافيا
 الحاجة الى رسم الشكل الاول الشكل
 هو بصدده ثم ضربها الاربعة في
 الخفة فكان عشرين ابتداء في العمل من الجانب الايسر ومن الارقام التي فوق
 الجدول من الجانب الايمن من الارقام التي على يمين الجدول وهما اخر امر
 المضروبين وهو ليس بامر بل يحصل المقصود من اي جانب فبتدء بل
 من الارقام الاوسط ايضا ونعناه في الثلث الفوقاني من الاربعة الواقع في
 ملتقى اي وضعنا فيه رقم الاثنين لان الثلث الفوقاني مرتبة الحزنان
 بالنسبة الى الثلث الخفاف فيكون عشرين وفي الخفاف خاليا حيث لم يكن

مع الحاصل احاد ثم ضربنا الاربعة ايضا في الستة وضعنا الحاصل في مائتين
 الاحاد في الثلث تحتنا في العشر في المثلث الفوقاني ثم ضربناها في المائتين
 ووضعنا الحاصل كذلك ثم ارتفعنا الى ما فوق الاربعة اي الى الرقم المقدم على
 الاربعة فلو قال ثم جننا الى عين الاربعة لكان انب فكان صغرا فلم نجح
 الى ان نضربه في شئ من ارباب المضروب فيه وتركنا المثلثات الواقعة بالاربع
 خالية فتعدينا الى الثلثة وعلنا بها ما عرفت في الاربعة ثم انبنا الى
 الاثنين وعلنا به ما يلحقه من الشكل هكذا
 العمل على مقتضى الوتر الى ان يحصل السطر
 ثم كلفنا
 الموضع

تحت الشكل وهو المطلوب ونحن نورد صورة العمل على الوجه الذي ذكرنا بالعرف
 انه لا فرق في العمل في هذا الشكل كما ذكرنا ووضعنا المفردات فوق الجدول
 كما كان وضعنا المضروب فيه على يسار بحيث يكون الثمانية فوق الستة
 وهي فوق الخمسة وضعنا العمل وابعدنا ما بقى المثلث الفوقاني الذي على
 الزاوية العليا اليمنى ونقلنا الى السطر الحاصل وحلنا العمل كما مر هكذا
 واعلم ان القدماء يضيرون الاحداد المذكورة من
 غير رسم الشبكة بل يسمون جدول طولية
 عدة من مجموع اعداد مفردات المضروبين ويكتبون اسما في المراتب على احوال
 الجدول والمضروب فيه في اعالي الجدول متماثلين كالا في مرتبة فيضربون كل
 من مفردات المضروب في كل من مفردات المضروب فيه ويكتبون الحاصل في جدول
 ثم يجمعون الجميع ليحصل المطلوب في المثال المذكور رسمنا نسخة جدول طولية

- مكتبا على كل جدول اسم مرتبة ووضعها المضمونين في اعالي الجدول بحيث
يخاذا في المراتب كما في جدولها في الاربعة الاف ضربها في خمسة حصل
الفاضعها في جدول الالف ثم ضربها في ستمين حصل
مائتان واربعون الفا وضعها المائتين في جدول مائة الف واربعين
في جدول عشرات الالف ثم ضربها في ثمانية حصل اثنان وعشرون الفا
وضعها في جدول الالف وعشرها ثم ضربها في ثلثين في خمائة حصل
خمسة عشر الفا وضعها في جدول واحد الالف وعشرها ثم ضربها
في ستين حصل ثمانية ولف وضعها في جدول الالف والمائات ثم
ضربها في ثمانية حصل مائتان واربعون وضعها في جدول المائات
والعشرات ثم ضربها في اثنين في خمائة حصل الف وضعها في جدولها ثم
ضربها في ستين حصل مائة وعشرون وضعها في جدول المائات والعشرات
ثم ضربها في ثمانية حصل ستة عشر وضعها في جدول واحد والعشرات
حصل الف والاربع مائة وهو المطلوب **الفصل الثاني**
- في القيمة وهي طلب عدد تعريف بالاذنم الغير المحمول ولا يظهر ان يقال تحصيل
عدد نسبة الى الواحد كنسبة المقسوم الى المقسوم عليه اراد بالمقسوم والمقسوم
عليه ذات العددين من غير ان يلاحظ فيهما معنى القيمة حتى يلزم اللفظ
فكانة قال قيمة عدد على عدد هو طلب عدد ثالث نسبة الى الواحد كنسبة
العدد الاول الى العدد الثاني وهكذا التاويل فيما قال بعضهم هو طلب عدد
اذا ضرب في المقسوم عليه عاد المقسوم وما قال بعضهم هو طلب كمية متناهية

المقوم من امثال المقوم عليه وما قال بعضهم هي تجزية المقوم باحد الاضداد
 عليه تجزية متساوية العدة لتعبير خطرة الواحد من المقوم عليه
 التعريف لاخير تجزية المقوم بعدة اعداد المقوم عليه اجزاء متساوية
 ولو قيل هذا كان اظهر والتعريفات متفاوتة فانه اذا كان نسبة خارج
 القيمة الى الواحد كنسبة المقوم الى المقوم على كان التاسع عشر من سابعة
 الاصول حاصل ضرب خارج القيمة في المقوم عليه كحاصل ضرب الواحد في المقوم
 وظاهر ان العدة الذي اذ ضرب في المقوم عليه عاد للمقوم هو كونه متاوي
 المقوم من امثال المقوم عليه وايضا حصة الواحد من المقوم عليه احد
 تجزية المقوم باعداد المقوم عليه يكون بحيث ان تضعف بعدة اعداد المقوم
 حصل المقوم وهذا هو معنى ضرب الخارج في المقوم عليه هذا هو الذي ذكره
 لاخيرين يختصان بقيمة اعداد الصحيحة كما يخفى والمقوم والمقوم عليه
 اما ان يتساويا وحين يكون الخارج من القيمة واحدا ونسبة المقوم الى
 عليه كنسبة خارج القيمة الى الواحد فاذ تساوي الاول والثاني ينبغي
 ان يتساويا في الثالث والرابع ايضا فلا يحتاج الى عمل او يكون بينهما تفاضل
 وحين ان كان المقوم اكثر من المقوم عليه طلبنا اعظم مفرد اذ ضرب في المقوم
 عليه كان الحاصل مساويا للمقوم او اقل منه فان كان مساويا فذلك المقوم
 الاعظم هو الخارج من القيمة وذلك لما عرفت ان نسبة حاصل الضرب الى
 احد المضروبين كنسبة للمضروب الاخر الى الواحد فان نسبة المقوم الى
 المقوم عليه كنسبة خارج القيمة الى الواحد هي نسبة المقوم متاوي الحاصل

الجزء المفرد في القسوم عليه الذي هو الضرب فيه ايضا فينبغي ان يكون خارج
 القيمة هو المفرد المذكور ليصح اللبنة وانما اعتبر المفرد لان جزء المفرد في القسوم
 عليه اسهل من تركيبه وان كان اقل منه نقص منه وان كان حاصل ضرب
 ذلك المفرد في القسوم عليه اقل من القسوم نقص ذلك الحاصل من القسوم و
 حينئذ يكون ذلك المفرد مفردا واحدا من مفردات خارج القيمة ونظرا
 الى الباقي وهو اقل من القسوم عليه او كان لم يكن اقل منه فاما ان يكون
 مساويا للقسوم عليه او اعظم منه فان كان مساويا له كان خارج القيمة
 عددا مركبا من الواحد والمفرد المذكور وان كان الثاني اعظم من القسوم
 طلبنا اعظم مفرد اخر اذا ضرب في القسوم عليه كان الحاصل مساويا للـ
 الباقي او اقل منه فان كان مساويا له كان مجموع ذلك المفردين اي العدد
 المركب من هذين المفردين خارج القيمة وان كان اقل نقصناه من ذلك
 الباقي ونظرنا الى بقية القيمة هل هي اقل من القسوم عليه او كان
 لم يكن اقل فان كان مساويا للقسوم عليه كان خارج القيمة عددا مركبا
 من المفردين المذكورين وان كان اعظم من القسوم عليه طلبنا اعظم مفرد
 اذا ضرب في القسوم عليه كان الحاصل مساويا للقيمة البقية او اقل منها فان
 كان مساويا لها كان مجموع المفردات الثلاث اي العدد المركب من هذه المفردات
 المذكور خارج القيمة وان كان اقل نقصناه من بقية القيمة ونظرا
 بقولنا ان ينتمى الى اعظم مفرد اذا ضرب في القسوم عليه كان
 الحاصل مساويا للقيمة البقية او حينئذ يكون مجموع تلك المفردات خارج

القسم بالمعنى المذكور غير مرة فإذا كان الحاصل أقل من بقية البقية المذكورة
 إذا انقص منها كان الباقي أقل من المقسوم عليه فيختار يكون مجموع تلك
 المرات مع الكل الحاصل من نسبة ذلك الباقي أقل الباقي إلى المقسوم عليه
 خارج القسمة ونسبة هذا الباقي أقل إلى المقسوم عليه أما بنفسها أو
 إذا كان الباقي أقل مما شئت المقسوم عليه أو بعدد من يكون نسبة
 كنسبة الباقي إلى المقسوم عليه بشرط أن يكون أقل عددين على ذلك النسبة
 وسيجيء في صياحت الكور وفي أقل عددين كذلك وهذا الكسر المنسوب
 إلى المقسوم عليه إذا ضرب في المقسوم عليه بالطريق الذي ذكر في ضرب الكسر
 يحصل ما بقى من الباقي المذكورة كما ينبغي وأنت خبره بأنه قد طالع
 الكلام في شرح هذا العمل تهيئ على المبتدئ فلا فيكون أن يقال أن
 بقى بقية أكثر من المقسوم عليه يطلب أعظم منه إذا ضرب في المقسوم عليه
 يساوي البقية إذا انقص عنها فإن ساواه فالفرق خارج القسمة وإن
 بقيت بقية فذلك مثل ذلك دأما حتى تبقى ما هو أقل من المقسوم
 عليه فنستعمله فإلى الكلام لا يحتاج عليه كثير احتياج ويوهان هذا
 العمل طالع لأن خارج القسمة أبداً عدداً إذا ضرب في المقسوم عليه يحصل
 المقسوم وهو ما لم يجمع عدداً وتضرب منه فذلك في المقسوم عليه ثم يجمع
 العوامل فيكون مثل المقسوم وأعلم أن المقسوم عليه إذا كان مغزياً كان العمل
 بعد الوجه أسهل أما إذا كان مركباً كما في المثال المذكور الذي نوردناه فإلى
 بالمعنى أسهل كما سيأتي مثله أردنا أن نقسم هذا العدد ٥٥٤٠٠٠ على

هذا العدد من طلبنا اعظم مفردا ضرب في القوم عليه كل الحاصل
 سوا المقوم او اقل منه وجدناه ثلثة آلاف ثمان مائة واربعة
 آلاف فيه كان الحاصل ستة وعشرين الفا وهذا ان يد من القوم
 ثلثة آلاف في القوم عليه فكان الحاصل اثنين وسبعين الفا وهذا
 اقل من القوم فنقصناه منه بقى ثمانية آلاف واربعون وهذه البقية
 ليس اقل من القوم عليه وطلبنا اعظم مفردا ضرب بالصيغة المذكورة فوجدنا
 ثمانية اربعمائة يعني بذلك المطلوب ان اربعمائة اذا ضرب في
 اربعة وعشرين يحصل ثمة آلاف وثمانية وهي اكثر من البقية المذكورة
 اعني ثمانية واربعين فالحق في الجادة ان يقال ان اربعمائة لا يصلح
 لافك مضربا لثمانية في القوم عليه كان الحاصل سبعة آلاف وسبعين
 وهو اقل من البقية التي معنا نقصناه منها بقى ثمانية واربعون وهذه
 البقية وليس باقل من القوم عليه وطلبنا اعظم مفردا ضربا ونقصناه
 فوجدناه ثلثين كان الحاصل ضربا اربعين في اربعة وعشرين ثمانية و
 وهو اكثر من بقية البقية اعني ثمانية واربعين والحاصل من ضرب
 في القوم عليه ثمانية وعشرون نقصناه من بقية البقية انه هو اقل
 منها بقى مائة وعشرون وهو بقية بقية البقية وليس باقل من
 عليه وطلبنا اعظم مفردا ضربا ونقصناه فوجدناه خمسة اثنان الحاصل
 من ضرب ستة في القوم عليه مائة واربعة واربعون وهو اكثر من
 بقية بقية البقية اعني مائة وعشرين والحاصل من ضرب في القوم

مائة وعشرون وهو ماوية بقية بقية البقية فجمع القوائم الاربعة
وهي ثلث الاف وثلثمائة وخمسة وثلاثون خارج القسمة وهو المطلوب ^{ههنا}
طريق ا سهل مما ذكر وهو ان يضرب نسبة الواحد الى المقسوم عليه من القسوم
فلا يحتاج الى مزيد تكلف فنقول والمثال المذكور الواحد يعسدر من
القسوم عليه وكان سدس من المقسوم ثلثة عشر الفا وثلثمائة واربعين
وربع هذا بالغ ثلثة الاف وثلثمائة وخمسة وثلاثون وهو المطلوب ^{ههنا}
ظاهر من تعريف القسمة وهذه الطريقة جارية في جميع الاعداد لكن ينبغي
فيه كسور وفيما كان خارج القسمة عددا اكر لا يخلو عن كسور فاعلم
ان امتحان صحة القسمة هو ان يضرب المقسوم عليه في خارج القسمة فان
عاد المقسوم بعينه فالعمل صحيح والا فلا فنقول نسبة اربعة وعشرين
المقسوم عليها الى المائة نسبة خمس وخمسون فان العشرين ضمن المائة
ولا اربعة ضمن العشرين وكان خارج القسمة ستمائة وسبعون ^{سبعين}
فخمس مائة وثلثمائة وثلاثون فحاصل المجموع ثلثمائة وثمانين
فاذا اخذنا المال واحد منها مائة حصل ثمانون الفا واربون وقويعة
المقسوم وبها ان ذلك قدم في مباحث الاضرب فان فرضنا المقسوم ثمانون
الفا وستة واربعين كان الخارج من القسمة بذلك العمل ايضا ثلثة
الاف وثلثمائة وخمسة وثلاثون وربما لا بد من بقى من المقسوم بعد الجول
سنة هي اقل من المقسوم عليه مرتبة فيجب ان ينسب ذلك الباقي الى المقسوم
عليه ليكون ربحا او بهذا المثال لما اذا كان خارج القسمة عددا او كسرا

وبالطريقة التي ذكرناها كان عدد المقسوم ثلثة عشر الفا وثلثمائة و^{حد}
 اربعين وربع هذا المبلغ ~~الثلثمائة~~ وثلثمائة وخمسة وثلثون وربع
 المجموع ما ذكر استقامة بطريق آخر ضربا بقدر الاخير يعني اثنين وثلثمائة
 من القيمة من غير كبر بالغ ستة آلاف وثمانمائة وسبعين اخذنا الكل ^{حد}
 من احدى عشرة حصل سنة وتسوية الفا وثمانمائة ثم ضربنا الاربعة
 في الخارج من القيمة من غير كبر اخذنا الاربعة امثاله حصل ثلثة
 الفا وثلثمائة واربعون وضربنا الربع في المقسوم عليه حصل ستة
 مئة اجمع حاصل ما نزل الفا وسنة واربعون وهو بقية المقسوم
 فان تكررت المقسوم اي مفردات المقسوم ونقصت بقدر العمل ^{بها} بمما جردوا
 منقسما في الطول بقدر مفردات المقسوم اي بمما جردوا في طولية
 عبقها بقدر مفردات المقسوم ووضعت اياي المقسوم على اوائل المقسوم
 فاذي على اوائل الجداول الطولية بحيث يكون اول مفردات المقسوم
 في الجدول الاول وثانيها في الثاني وعلى هذا والمقسوم عليه ^{في} في بعضها
 اي تحت مفردات المقسوم او تحت اوائل الاقسام بمساوية ^{العمل} يقضيها
 وكلما كان مفردات المقسوم اكثر ينبغي ان يكون المسافة اكثر بحيث يجد
 اخر المقسوم اخر المقسوم عليه ان كان اخر المقسوم عليه بصورة اقل من
 اخر المقسوم بصورة من غير اعتبار حصة اللانوسا والاولان
 كان اخر المقسوم عليه اكثر بصورة فيجب حكمه وطلبنا اكثر من
 اذ وقع صنع خارج الجدول فوق الجدول بحاذيق اوله مراتب

المقسوم عليه وضرب واحد واحد من مفردات المقسوم عليه بصورة
 يمكن نقصان الحاصل مما يخاف في ذلك المفرد من سطر المقسوم أو منه
 مما على ياره ولا يخفى ان في العبارة تكرار الابد فائدة فلا خص ان يقال
 طلبنا اكثر من مفردا ضرب في واحد واحد من مفردات المقسوم عليه الى
 آخره وجبر ان هذا المفرد باستفاد وامتحان الابد المتخذ ونحن قد
 اوردنا جبر ولا فيه عام لضرب الاحاد بعضها في بعض ولم نورد حاصل ضرب
 الواحد في الواحد واي فائدة في ايراد فاذ اورد صورة اخرى من ان المقسوم
 عليه في الجدول او ياره ولو خط الجدول في الحاصل للوجود في الجدول
 الذي هو فيه وطلب اكثر من الحاصل يمكن نقصانه مما يخاف في الحاصل
 عليه من رتبة المقسوم وما على ياره ان كان فيه شئ مما يكون مخدوشا
 على الطرف الاخر من الجدول هو المفرد المطلوب وقد يكون المفرد المطلوب
 اقل من ذلك ولو احد فليقتصر ذلك بضرب المفرد المذكور في باقي مفردات
 المقسوم عليه وينظر ان الحاصل هل يمكن نقصانها من مفردات المقسوم
 او لا فاذ وجد بان مثل هذا العدد ووضعناه خارج الجدول كما ذكرنا في
 وضعناه مخافيا لاقبال مراتب المقسوم عليه ويكون هو المفرد الاخير من مفردات
 خارج القسمة ويكون رتبة هذا المفرد هي بعينها رتبة المفرد الذي يكون
 بجرائه من مفردات المفردات المقسوم ومعلمنا به ما ذكرنا اي ضربنا هذا
 العدد في كل واحد واحد من مفردات المقسوم عليه ونقصنا الحاصل
 مما يخاف اننا من مفردات المقسوم وسلكنا الاجل نحو الطريق العلوم

سائر احوال الادبها اعمال التصويب والتنصيف والجمع والتفريق في نقل
بين ما هو في حكم المحرور من ما هو ثابت بخط وهو المسمى بالخط المأخوذ
وانا قال في الحكم المحول انه لا يفي في الحقيقة بل يعني بحسب الاعتبار وهو
ابطال ما نقص عنه شيء عن الاعتبار وبعد الفراغ من هذا العمل الوافي
شيء في سطر المقوم او فيما هو في حكم سطر المقوم من اعداد الباقية
تحت الخطوط اللاحقة مفردات مجموعها اكثر من المقوم عليه بل يكون
المفردات اخير من الباقي بصورة اكثر من الفرق الاخيرة من مفرد المقوم
عليه ينقل المقوم عليه الى الجواب اليه من مرتبة واحدة وبعضهم ينقل
سائر المقوم الى الباري مرتبة واحدة واحتاجة الى الجدول الطولية
لا يقدر مراتب المقوم عليه ثم يطلب اعظم مفرد بالصفة المذكورة ^{تضعفه}
كما ذكرنا اذا وجدنا مفردا بالصفة المذكورة وضعناه فوق الجدول
عين الفرق الاول الموضع هناك ويكون عاذا بالاول مراتب المقوم عليه
لاحالة ويجعل به ما علمنا بالاول اي نضربه في كل واحد من مفردات
المقوم عليه وينقل العوامل عما يجاذبها من مفردات المقوم او من
المفردات التي تحت الخط المأخوذ وهذا الى ان ينتهي العمل والامانة
انتهاء العمل هي ابلغ اول مراتب المقوم عليه الى عاذاة اول مراتب
الباقي من المقوم على الوجه المذكور في المتن او يبلغ اول مراتب الباقي
من المقوم الى اول مراتب المقوم عليه يحصل على هذا الوجه الذي
نقلناه عن البعض ثم ان سر هذا العمل مبني على ان المقوم عليه منزلة

المضروب فيه والمقسوم بمنزلة حاصل الضرب فإنه اذا ضرب بطلب المقسوم
 في المقسوم عليه يحصل المقسوم وان مراتب المقسوم حاصل الضرب انما يقد
 مجموع مراتب المضروب والمضروب اذا وجد فاما اذا وجدنا اخر مراتب خارج
 القيمة فوق الجدول على محاذاة اول مراتب المقسوم عليه كان واقعا في مرتبة
 فان مراتب المقسوم يحصل نقص من مجموع مراتب المقسوم عليه ومرتبات خارج
 القيمة بمرتبة واحدة اذ يصير مرتبة المحاذاة لاول مراتب المقسوم عليه
 بين مراتب المقسوم عليه ومرتبات خارج القيمة كما يخفى فاذا ضرب صورة
 اخر العدد في الموضع فوق الجدول في صورة اخر العدد المقسوم يحصل
 عدد المحاذاة في اخر مراتب المقسوم واذا غلب مراتب اخر خارج القيمة
 بقيت المائتة المنقودة عليه وظاهر ان الاعداد الحاصلة فوق الجدول
 اذا ضرب كل منها في المقسوم عليه ويجمع الحاصل يكون مساوية للمقسوم
 فيكون خارج القيمة وحاصل يوجد في انتهاء العمل اي في وسط بعد
 نقل المقسوم عليه معربا بالصفة المذكورة ونقصا في سطر الخارج
 محاذيا لاول مراتب المقسوم عليه ونقلنا مرة اخرى وقد يتفق انه اذا
 نقل المقسوم عليه الى جانب اليمين وبلغ اقل من طول المقسوم عليه
 بمحاذاة اول مفردات المقسوم لم يوجد معربا بالصفة المذكورة وح يوضع
 معربا على عين مفردات خارج القيمة وهذا الصنف هو اول مراتب خارج
 القيمة ولا يخفى ان هذا النوع في انتهاء العمل ولم يوجد في اول العمل
 مثل ذلك العدد لم يجمع الى الصفر بل نقل المقسوم عليه الى جانب اليمين

مرة واحدة في كل مرة إذا كان آخر مفرقات المقوم عليه بصورة أكثر من مرة في آخر
 مفرقات المقوم لا يمكن أن يوجد مفرق في الصفة المذكورة وح ينقل المقوم
 عليه إلى جانب المبرين من غير حاجة إلى وضع الصفر لأن وضع الصفر لاجل
 حفظ المراتب لا يكون على ما كان الصفر شئ حتى يحتاج إلى ذلك فكل
 صريح في أن آخر مفرقات المقوم عليه إذا كان بصورة أكثر من آخر
 مفرقات المقوم يوضع المقوم عليه بحيث يحاذي آخر مرتبة آخر
 مرتبة المقوم والشهور أنه يوضع آخر مفرقات مراتب المقوم عليه
 محاذيا للمفرقات المقوم على آخر مراتب المقوم من غير فاصلة وهذا هو
 الأولي إذا فاتت في وضع المقوم عليه كما ذكر المصنف ثم نقل إلى المبرين
 مرتبة غير على ما أراد ما أن قسم هذا العدد ١٠٥٠٢٥ على هذا العدد
 ٢٥٥ وسما جداول كما وضعتا ووضعنا المقوم والمقسم عليه هكذا
 ثم طلبنا أكثر مفرقات الصفة المذكورة فوجدنا ذلك اثنين لأن الثلث لا
 ضربت في اثنين حصل سنة وأمكن بقصاتها عما يحاذيه ولكن إذا
 في الخمسة وحصل خمسة عشر لا يمكن أن ينقص من الجانب كما لا يخفى وضعتا
 فوق سطر المقوم محاذيا لأول مراتب المقوم عليه وضعتا ما أولي
 الاثنين من المقوم عليه ونقصنا الحاصل وهو أربعة مما يحاذي
 من المقوم وهو السنة يعني اثنين ونقصنا ما تحت السنة بمثلها
 لا يخفى أنه أخذ حاصل الضرب في الزمن ونقصه عما يحاذيه وأثبت
 الباقي خمسة وبعض أهل الحساب يثبتون حاصل الضرب في الجدول ثم

ينقصه من الحادي وهو سهل على المبتدئ ثم ضربها الاثنين في الخمسة
 التي على عشرين آخر المقوم عليه فكان عشرة ولم يكن نقصا لها من حادي
 الخمسة وهي ثمانية فاضناها على يسارها هو اثنان واحد ونقصنا
 لاجل العشرة في نقصنا الواحد من الاثنين لاجل العشرة الحاصلة من ضرب
 الاثنين في الخمسة لان العشرة في مرتبة الخمسة واحد من المرتبة التي بعد
 ووضعنا الباقي وهو الواحد تحت الاثنين بعد الفاصلة ثم ضربنا
 الاثنين في الخمسة التي على عشرين الخمسة الاولى فكان عشرة ولم يكن في محاذ
 المشرق في شيء فاضنا من عشرينه وهي الثمانية واحدا ووضعنا الباقي
 وهو اربعة تحت الثمانية بعد الفاصلة وقد جان ان ينقل المقوم عليه الى
 جانب اليمين اجمارا وقت ان ينقل المقوم عليه الى الجانب اليمين بمرتبة
 لان الفرد المذكور اعلى الاثنين قد ضرب في جميع مفردات المقوم عليه ^{نقص}
 الحاصل اعلاها فيها فقلناه وصار الجواب هكذا
 اعلم انه قد ابتداء في ضرب المفردات المذكورة في
 مفردات المقوم عليه من جانب اليسار و
 اعلم ان من اليسار وقد ذكرنا هناك
 انه يمكن الاستدلال من جانب اليمين فنقول ان ضرب الاثنين او اقل في الخمسة
 الاولى وينقص لاجل العشرة الكاملة واحد اعما في يسارها لاجل اذية وهو
 الثمانية فيبقى سبعة ثم يضرب في الخمسة الثانية وينقص لاجل العشرة
 الكاملة واحد اعما في يسارها وهو البع فيبقى خمسة ثم تضرب في

الاثنين

الاثنين من قبل الحاصل اعلم ان البقية من الخمسة الباقية تبقى واحدا
 يخفى ان هذا سهل وذكر صاحب مفتاح الحساب انه يجوز ان يضرب ذلك
 المفرد الذي وجدناه بالصفة المذكورة في جميع مراتب المقوم عليه ثم
 ينقص الجميع دفعة عما هو الذي وحل هذا سهل فاذا ضربنا الاثنين في
 جميع المقوم عليه حصل داه نقصنا عما يحاذيه من المقوم وهو ٦
 بقى ١٠ موافقا لما في المتن ثم طلبنا العظم مفرد بالصفة المذكورة في
 تلك ستة وضعناها على اثنين في سطر الخارج وحصلها
 اذ في الاثنين فكان اثنى عشر نقصنا الاثنين من السبعة المحاذية والفرق
 مما في يارده وصلنا بين النحى والتائب في السطرين بخطين ثم
 ضربنا الستة والخمسة فكان ثلثين نقصناه من ضربات الحادى اثنى
 عشرية لثالثية ويخفى ان يكون على ظاهره اذهوم مرتبة عشرية الاولى
 بقى هناك اثنان وضعناها بعد الفاصلة ثم ضربناها في الخمسة الاخر
 فكان ثلثين ايضا فلم يبق في الحاداة ولا على اليسار مرتبة واحدة
 شئ فتعدينا الى اليسار مرتبتين واخذناهما هناك واحدا وضعنا
 الباقي تحت بعد الفاصلة ونقصنا من الواحد الماخوذ وهو مائة
 اربع مائة بالنسبة الى مرتبة الخمسة الضروب فيها ولا فيما الحقيقة
 هو الف ثلثين بقى سبعون وضعنا على صورة السبعة في عشرات
 الحادى وقد حاز ان نقول المقوم عليه الى جانب اليمين مرة اخرى
 فنقلناه على هذه الصورة ونقول على نقل من الاثنين من جانب

العيون ضربها السنتين والخمسة كالمائة ^{خزنة}
 من المئوية الثالثة اعني سبعة واحدا
 هو في المئوية الثانية عشرة نقصنا الثلثة
 منها بقى سبعة ^{سبعة} فمضربها في الخمسة الثمانية
 ونقصنا الثلثة عن مائة ياربها فكانت ^{السنه}
 الباقية بقيت ثلثة ثم ضربها في الاثنين ونقصنا الحامل وهو اثني عشر
 عما يجازيها وهو ثلثة عشر بقى واحدا ايضا ضربنا البقية في جميع المقوم
 عليه حصل ٥٣٥ انقصنا عما يجازيها من المقوم وهو ٥٥٥ ابقى ٧٥ ^{ها}
 موافقا لما ذكرتم للبناء اكثر مفرد كما وضعنا فوجدناه ستة ايضا ^{فما}
 مجازية لا في مراتب المقوم عليه المقول مضربها في الاثنين ثم في
 الخمسة وعلمنا ما يجب يعني ضربنا الاثنين في الست حصل اثني عشر نقصنا
 لاجل الخثرة واحدا ما في يارده فلم يبق هناك شئ ونقصنا الاثنين
 من البقية بقيت خمسة ثم ضربنا الستة في الخمسة حصل ثلثون نقصنا
 الثلثة من عزاتها اعني الخمسة بقا ثمانية ثم ضربنا البقية في الخمسة حصل
 ثلثون ولم يكن في المصادف شئ اخذنا الواحد الباقي من عزاته فكان
 بالنبية اليه عشرة نقصنا الثلثة منها بقيت سبعة وضعناها تحت
 الصفر بعد العاشر ونقلنا المقوم عليه بعد ذلك مرة ثالثة فصار وضع
 المقول هكذا فنقول بطريق الاستدلال من اليمين نقصنا مضروب الخمسة
 في الستة اعني ثلثين عن الواحد المخوف من البقية التي هي ثلثة الرتب

طائر

حل

كانت عشرة وفي الثانية بقيت سبعة ثم نقصنا المضروب المذكور على ما
 ما في يساره وهو السنة الباقية بقيت ثلثة ونقصنا مضروب السنة في
 اثني عشر على ما فيها وهي السنة عشر بقى واحد واما على الطريقة الاخرى
 فنقول كان مضروب السنة في جميع المقوم عليه ٥٣٥٠ نقصناها عما
 يحاذيها من المقوم عليه بعد العمل المتقدم وهو ٧٢٠ وهو الموافق للعمل
 المذكور ثم طلبنا الفرق فكان وصف فوجدناها ستة ايضا ونقصناها
 على عين المثلثات الموضوعة في السطر الخارج وضربناها في واحد واحد
 من مراتب المقوم عليه فضربنا السنة في الاثنين فكان اثني عشر نقصنا
 الاثنين على ما فيها وهي السبعة بقيت خمسة ونقصناها تحتها احد الف
 والواحد من الواحد في يساره ثم ضربناها في الخمسة حصل ثلثون نقصنا
 الثلثة عن الخمسة الباقية التي يحاذيها في يسارها بقى اثنان ونقصنا
 تحتها احد الفاصلة ثم ضربناها في الخمسة الاخرى حصل ثلثون نقصنا
 الثلثة عما في يسارها وهو الاربعة بقى واحد فانه في العمل الاصل
 مراتب المقوم عليه صار يحاذيها مراتب المقوم عليه وصار وضع الجدول
 وانا ابتداء من الجانب الايمن كان لا
 مبرها تقدم ولا حاجة الى الاكتاب
 على الطريقة الاخرى فنقصنا مضروب
 في جميع مراتب المقوم عليه وهو ٥٣٥٠
 من العمل المتقدم من المقوم عليه وهو

هكذا
 على ما
 اما
 السنة
 مما سبق

٢٢١
 ٢٢٥ بقى ٢١٥ موافقا للمنفق فانت خبير بان الحاجة الى ايراد الجود
 التقدم فانك انت هذا الجود والوجد الذي اوردته اخر الكفر لكنه تبع
 شراح البراءة واهله انما فعل ذلك تعليم للتدريين وتيسير عليهم
 ونحن نورد هذا العمل بالطريق الذي يقال معام المقوم الى جانب البقاء
 والمقوم على حاله وايضا تنبى حامل الضرب في الجود ولم تنقصه
 المحاذير وسبب ذلك في العمل من جانبين كما اخبرنا فيكون انما يقال ان
 العمل بهذا الطريق يلتزم بآراء الجود ولا يفسر بآراء هذا العمل انما خفاة
 عرض الطريقة المذكورة في المنق والجود
 هكذا وقد بقى من المقوم تحت الخطوط
 الفواصل ما كان خمسة عشر فوالله
 ما يجيب اقل من المقوم عليه فاذ
 الخارج من المقوم الفاضل ستائة
 وستة وستون من الخارج وما
 وخمسة عشر من مائتي وخمسة
 وخمسة عشر اذ فرض واحد وعلم
 ان كل نسبة بين الكروم هي بعد في اعداد غير متناهية والخيار عند العمل
 الحساب للتعامل عندهم اقل عددين يحدان على تلك النسبة ويراد ما
 قبيح وهذا مقرر عندهم فينبغي ان يكون الكروم الخارج اقل عددين على
 نسبة ولا يخفى ان ما ذكره من الكروم والخارج ههنا ليس كذلك اذ يصح

منها

٩٢
 سبهما انقسامهما على القيمة خمسة وخمسة واذ قسمناهما على القيمة فخرجنا
 الكسرتين واذ بعين جون من احد وخمسين جزءا اقل عددين على
 تلك النسبة وهذا حالان الصواب المثال الذي قلنا هذا انب النسبة الباقية
 من القسوم الى اربعة وعشرين بالربيع ولم يقل انه سنة اجزاء من اربعة
 وعشرين ولما ان كان المقسوم اقل من القسوم عليه هذا مقليل لما ذكر في
 البحث وحيث ان كان المقسوم اكثر عليه فنبال اول الثاني فما حصل
 يكون خارج القيمة مثاله اردنا ان نقسم عشرة على اثنين فبنا الاول الى
 الثاني بالثلث وهو الخارج من القيمة اعلم انهم عرفوا النسبة في العدد
 بانها اضافة في القدر بين العددين والحق به ان احد العددين قد يكون
 من اجزاء اخرى من ذلك الاخر واحدا وقيل اليه الاول فقولنا ان القدر
 اخرا عن اضافة بين العددين بالاعتبار الاخر كالاولى والتزكيد والنسبة
 على ذلك اقسامها للقسوب لما ان يكون مساويا للقسوب اليه او اعظم او اقل
 والمتعارف في الحساب العمل على القسم الاخير والاول ان يتعادلوا في الحساب
 النظري ايضا ثم ان بيان هذا العمل اذ قد مر ان نسبة خارج القيمة الى الواحد
 كنسبة القسوم الى المقسوم عليه وللقسوم في المثال المذكور لما كان ثلثا
 للمقسوم عليه يكون خارج القيمة ثلث الواحد فكذا في غيره من الامثلة
 مثله اذا اردنا ان نقسم خمسة وعشرين على اثنين فبنا القسوم الى القسوم
 عليه بالنصف والثلث فيكون الخارج ايضا كذلك وكثيرا ما يحتاج
 في القيمة ان يتكرر الى نحو اربعة من مخرج الى مخرج اخر بان يرا د انحول

مخرج الالوانين وخرجها الى الخارج البتة او غير ذلك لكن ينبغي ان
 ان يدرك الثاني من الفهم والمقسوم عليه الى اقل عددين صحيحين على ذلك
 النسبة ان لم يكن ناسبه كما اشترنا اليه ثم نحول الى الخارج لآخر وسين
 اي نحول الكسر من مخرج الى مخرج اخر باب الكسر والله تعالى
 الباري في حساب الكسور وفيه ستة فصول الفصل الاول في الاشياء
 واللبان والنزاعين لا عدد قدم هذا البحث على مباحث الكسور
 محتاج اليه في اخذ الخارج وتوجيهها لم يذكر التماثل كما ذكره الفقهاء في
 مباحث التراكات انهم يعتبرون العدد باعتبار عروضة الشيء واهل الخارج
 يعتبرون العدد مجردا بلا اعتبار عروضة شيء والتماثل بين العددين
 اما يتصور باعتبار اختلاف محلها واما نفس العدد بلا تصور عروضة
 شيء فالتماثل فيه غير معقول لكنه في باب اخذ الخارج اشارة الى التماثل في
 انما يتعرض له محصاة لانه محتاج الى تعريفه فمفهومه كل عددين غير ^{حد}
 لان الواحد بعد جميع الاعداد الصحيحة فلو جعل المقسم شاملا للواحد
 لم يتصور التقسيم على هذا الوجه فلا يعملوا اما ان يحدا قلها الاكثر او ^{قد}
 ذكرنا ان التماثل بين العددين لا يكون الا باعتبار فعله هذا يكون احد
 اقل من الآخر ولما بالعددين لا قالوا انقص من الاكثر مرق بعد اخرى لم ينق
 من الاكثر شيئا وفي نفس العدد بانه اذا قسم الاكثر على الاقل لم ينق شيئا والخ
 الاول انبى بالغة فان القد هو الاقناء لغته والقسم هو الذي الذي بعد
 اقلها الاكثر يسمى المتداخلة هذا وقع في كثير من النسخ فلا يظهر وجهه

خلفين

أولاده وفي بعضها يسمى المتداخلين وهو الموافق لما في الكتب المحكية ولا يخفى أن
الذي لا يكون من الجانبين هو الذي لا يكون كذلك اللهم لأن يقال هذا الجنب
والغنى لا يخلو ولا يلزم أن يكون مناسباً للمضي الخوي ويقال هذا الجنب
على الاختلاف ويقال أن التحويل حقيقة من جانبك قبل وقوع الدخول من جانب
الأكثر وقول الفعل تدعيم مقام الفعل ولهذا نظائر في كلام العرب كالجمعة
ومشرب مثلاً فإن لا أربعة بعد العشرين بخمسة قلت في أي القسم الثاني هو
الذي لا يعد أقلها الأكثر أما أن يوجد عدد ثالث غير الواحد إذا الواحد يعد
جميعاً لا يحداً فلو لم يحترضه كان جميع الأعداد المتباعدة مشتركة في عدد
كلها أي العديدين أقل يوجد فإن وجد عدد ثالث غير الواحد يعد كلهما
متشاركين فالثالث كان على ما ذكرها العدد أن العدد لا يعد أقلها الأكثر
ويعد بها عدد ثالث غير الواحد ولو لم يحترضه عدد ثالث لا أكثر بل يلزم أن
يكون لا أربعة والعشرون متشاركين فالأشدين يعد بها وأقل من البعض
هذا الفيد بل جعل المتداخلين من أقسام المتشاركين وفي الأعداد المتشاركة
بالتى يعد بها جميعاً غير الواحد وقد اعتبر في البراهين عدد العدد فالثلاثة
الأشدين والأربعة عند متشاركين لأن الأشدين يعد نفسه ويعد الأربعة
ولما أخذ في الاصطلاح وقد يسمى المتشاركين بالتوافيق والعدد الواحد
لما يسمى المشترك فيه والذكر السمي بالعدد والحادى يسمى الوفى والحدا
يكون ذلك الكسر موجوداً فيهما ويسمى كل واحد منهما جزءاً الوصف وجزءاً
لاشتراك الأعداد العدد فالأشدين المتباينان أي ولزم يوجد عدد ثالث

يعد العددين اللذين لا يعدا قلة ما لا أكثر فالعددان متباenan من البنان وهو
 البناء ووجه المناسبة ظاهر وأقل من عرف البناءة بانها التباين
 جميعا إلى واحد ولا يراى ذلك شأن ولا رتبة على قوتها للبانين ولما علمنا
 ذلك المص فظاهر أنه اعتبر في تعريفها أنه يعدا قلة ما لا أكثر ولما ذكره
 الفليس فلا أنه اعتبر عدد واحد خلفه ولا شأن بعد نفسه وبعد الأربعة
 كما يحق أن الواحد شأن جميع الأعداد على ما ذكره أفليس ولما ذكره
 المفسر ليس بين الواحد وشئ من الأعداد شأن ولا شراك وقد اختلفوا على
 أن ما ذكره المص في التفسير بين العددين بيان أقل ما يوجد فيه اشتراك ^{التباين}
 والبانان لا أنها مختصة بهذا فإن الأقسام الثلاثة كما يكون بين عددين
 يكون بين ثلث أعداد وأكثر كما يحق من البنانين السنة والعزوين
 لو قدم العزوين على السنة ادفع نهم كونه عدد مركب فإن كان هذا النوع ^{هذا}
 فإن أقله انقص من أكثر ثلاث مرات بقى شأن وذلك أقل من الستة ^{فإن}
 أن عدد الستة العزوين فلا يكون متداخلين لكن لا اثنين إذا نقصا من الستة
 ثلاث مرات فبقيها عرفنا إلى عدد كلهما أو عشرين إذا العزوين مركب من ستين ثلاث
 وعشرين فلا شأن يعد كل ستين ثلاث دفعات فلا اثنين بعد العزوين أكثر
 دفعات فكانا متساويين من البنانين بعد عزوين فإنا إذا قلنا انقص
 من أكثر ثلاث بقى ستة وإذا انقص ستة من أحد عشر بقى خمسة ^{نقص} ولما
 الخمسة من الستة بقى واحد فخرنا انها متباenan بيان أنه لو كانا شرا ^{كان}
 يعدوا غير الواحد فذلك العاقل أحد عدد عزوين والآخر من معايد الستة

الباقية بعد اقل واحد عشر من الخمسين اربع مرات فاما كان بعد واحد عشر في بعد
 الستة بعد الخمسة الباقية من اقل واحد عشر وبلغت الستة وعللنا هذه الحال ان
 بعد الواحد نصف وطريق معرفة بتأنيث العددين او تشاركهما او تداخلهما هو
 ان ينقص من اكثرهما سائيه من اقلهما فان لم يتبق شيء فها هما متساويان
 وان بقي شيء ينقص هذا الباقي من اقل الباقي الباقي فلهذا ثم ينقصنا الباقي
 الثاني من الباقي الاول كذلك وهكذا فان لم يعد باق باقيا قبل ان يلبس حتى
 يتبقى الواحد فيهما متباينان بالشكل الاول من سابعة لاصول وان كان
 باقيا قبل ان يمتد مشتركان والباقي الواحد لا اعظم عدد يعد بهما بالشكل الثاني
 من تلك القواعد وان كانت لاعداد كثيرة سلكنا هذا المنهج بين اثنين ايا
 منقص اقلهما من اكثرهما الباقي شيء ثم ينقص الثاني من الباقي فلهذا
 اخوي فاذ وجدناهما مشتركين في عدد اعتبرنا ذلك العدد المشترك فيه
 مع الثالث وسلكنا المنهج المذكور بينهما فان وجدناهما مشتركين في عدد
 اعتبرنا ذلك مع الرابع وهكذا الى العدد الاخير فان وجدناه مع المشترك
 فيه الذي بيننا اليه مشترك في عدد كان جميع تلك الاعداد المفروضة مشتركة
 وهذا العدد هو هذا الكلام والناظر ان اعتبرنا الاقل معهما هو اكثر
 منه فان عدلا اكثر اعتبرنا ذلك لا اكثر مع ما هو اكثر منه فان عددا
 اعتبرنا ذلك لا اكثر مع ما هو اكثر منه وهكذا فينبغي ان يكون ذلك العدد
 الاقل اكثر عددا من جميع الثالث من سابعة لاصول وان كان احد
 تلك الاعداد مع ما يشترك فيه متباينين كانت تلك الاعداد متباينة

وبيان ذلك بغير اب جء اعداد الاربعة فاذا سكن ابين اب المنهج
 المذكور وجعلناها مشتركين في هـ وهو اكثر عدد يعد اب بالنسبة من سابقة
 لا اصول ثم سكننا هذا المنهج مع هـ وحذفنا مشتركين في هـ وهو اكثر
 عدد يعد هـ ثم سكننا هذا المنهج بين هـ و ز وجعلناها مشتركين في ز
 وهو اكثر عدد يعد هـ واخر تعد ز ويعد ز كان ز بعد ج و بعده
 ايضا و هـ يعد اب جـ يعد الجميع بل هو اكثر عدد يعد الجميع بالنسبة
 من سابقة لا اصول فيكون الاعداد مشتركة وهو المطلوب ثم ان كان ا هـ متباينا
 لسا وكان هـ متباينا لـ ج او كان ز متباينا للـ كان الجميع متباينة فلا يعد
 معا عدد غير الواحد وذلك لانها لو لم يكن متباينة لكانت مشتركة فلا
 يكون يوجد اكثر عدد يعد الجميع ولنفرض ان ذلك العدد جـ و قد عرفت
 ان جـ اكثر عدد يعد ز ونا اكثر عدد يعد هـ جـ و هـ اكثر عدد يعد
 اب فلا بد ان يكون اب مشتركين وكذا هـ جـ وكذا ز هـ وهذا حلف
 اذ لو فرض ان احد تلك الاعداد مع مشترك فيه متباينان فبالضرورة
 ان كان احد المذكورة مع مشترك فيه متباينين لا يمكن ان يكون الجميع
 وهو المطلوب مثال المشترك ١٢ ١٤ ١٦ ١٨ ٢٠ ٢٢ ٢٤ ٢٦ ٢٨ ٣٠ ٣٢ ٣٤ ٣٦ ٣٨ ٤٠
 الاربعة فاعتبرنا الاربعة مع الثالثة وجعلناها متداخلين فاعتبرنا
 ايضا مع الرابع وجعلناها مشتركين في الاثنين فخذوا الاعداد مشتركة
 في الاثنين فوجدنا ان العدد الاول الحرف ستة عشر فانقصناه من العدد
 الثاني وهو عشرون بقوا اربعة وهو اكثر عدد يعد هـ والاربعة يعد

نحو ثلثة اقسام حيث يجمع من واحد وثلاثين فان ثلثة اقسام منها يكون
 واحداً فان قيل يخرج عن التعريف فخرج الكسر المنكر وهو ما يكون واحداً
 للثلاثين اولى بغيرها اكر كسح من اربعة ونصف هو واحد قلنا هذا با
 برجح الا كسر يكون مخرجه صحيحاً فهو للثال المذكور اربعة ونصف يكون
 ثلثة اقسام والثلث منها يكون نصفاً ومخرجه لا مكان فان النصف
 يجمع من اثنين فان نصف واحد وهو صحيح وكذا من لا يمكن
 نصفها وهو اثنين عدد صحيح وكذا من الامداد الجبر للثلاثية التي
 لها اقسام صحيحة فلو قال وكذا من كل عدد زوج كان الصغر لو خرج
 النصف لا يخلو الا على اثنين لانه اقل من ذلك الا على اربعة او ثمانية او عشرة او عدد كذلك
 لان ثلثة عدد اقل من اربعة اكثر من ثلثة اقل من اربعة اقل من ثلثة اقل من اربعة اقل من ثلثة
 كما ان نسبة الواحد الى العدد لا قرب اجلي من نسبة الى العدد لا اجلي
 نسبة الواحد الى اثنين اجلي من نسبة الى الثلثة وكذا من نسبة
 اعني نسبة الاثنين الى اربعة وهو ظاهر فادل المخرج هو ان كان
 الواحدية بالنصف اسماء الكسور الثلثة اخف من اسماء اقسامها
 بالنصف وكان القياس ان يسمي ثلثاً ودينار الواحد اليها
 بالثلث ولا تسمى بالدينار ثم الاربعة ودينار الواحد اليها بالاربعة
 بالنصف ولا يقال الدينار لان الكسور يختار في اسمائها وجازة
 اللفظ الذي يتسم وجازة المعنى وبذلك يحصل كمال التعريف وايضا
 يختار فيها التعريف بالاسم ولا تسمى بالدينار الواحد الى عدد قليل

اعرف من نسبة الى عدد كثير وحقيقة النصف انما هي نسبة الواحد الى الاثنين
 وحقيقة الربع نسبة الواحد الى الاربعة وتحقق ذلك لما ذكره مكرر ^{يكون}
 عدده بحيث يجد المخرج فهو كمر مفرد سمي للعدد التي بها يعده ^{بعض} وعدد ذلك
 يعد الاربع مرتين ^{ثلاث} فيكون نصفه وكذلك عدد يابانه اثناع ^{ثلاث} يعد التسع
 مرات وهي سمي الثلثة اعني الثلث وذلك لان هذا العدد اذا ضرب في
 عدده المراتب يحصل المخرج ضرورة فيكون كمر مفرد اسما للضرورة في ^{ثلاث}
 ثلثه ارباع وبالنصف والربع ايضا وهذا الاخير اجود لما ذكرنا انفا
 ثم الخمسة ويضاف الواحد اليها بالخمسة ^{ثلاث} لان اثنان بالخمسة والثلثة
 مثله لاجناسه ولا اربعة باربعة لاجناسه ثم الستة ونسبة الواحد اليها
 بالسدس وهو مكخوف من الستة لان اصل سدس بكر الدير غوامتة في
 علم التصريف ^{ثلاث} لان اثنان بالثلثة والثلثة بالنصف والاربعة بالثلثين والخمسة
 بخمسة لاجناسه والنصف والثلثة اجود لما كان الخمسة لا يعد غير الواحد
 ونسبة الواحد اليه بالخمسة بالضرورة يكون نسبة اعداد الثلثة
 لاجناسه اليها بتكرار ذلك بخلاف الستة فان كل اثنان لا يعدون والثلثة
 يعد ^{اربعة} ولا اثنان سدس الا لكن استغنى عنه بلفظ الثلثة لانه احضر والاول
 نصف وسدس له لكن الثلثين او الاثنان المذكور اعرف من الركيب على هذا
 القياس كل كمر مكرر يكون عدده تكراره مشاركا للمخرج فهو متوافق
 الكسور من النسب اليه وفيما نخرج فيه الاربعة يشارك الستة في ^{اربعة}
 فهو مثل الاثنين من الثلثة ههنا ذلك يكون ستة اثنان هي ثلثة ارباع

كما سمي ولما كان الثلث والنصف اجود من خمسة الاسماء كان الكل ^{عظم}
 اسمها في التصور ولذلك يجب ان يكون اجود من الكثير والقليل ويكون
 اخضر ايضا ثم السبعة ويسب الواحد اليها بالسبع ولا تمان بالبعين
 وعلى هذا اي قر على هذا فينبى الثلث بثلاثة لا بسبع ولا اربعة باربعة
 لا بسبع والخمسة بخمسة لا بسبع والستة بستة لا بسبع ثم الثمانية وتسب
 الواحد اليها بالثمن ولا تمان بالربع والثلاثة بالثمن والربع وعلى قيا
 ما ذكر ان الثلث ينسب الى الاربعة بثلاثة لا ارباع ينبغي ان يجوز نسبة الثلث
 الى الثمانية بثلاثة لا امان غايته ان يكون الربع والثلث اجودا ولا اربعة
 بالنصف والخمسة بالنصف والثلث وعلى قياس خمسة الاسماء ينبغي ان ^{يجوز}
 التغيير بخمسة لا امان والستة بثلاثة لا ارباع والنصف والربع اجودا ^{لغير}
 ببعث لا امان وينبغي ان يجوز التعر عنها بالنصف وثلاثة لا امان وبالر
 خمسة لا امان وبثلاثة لا ارباع والثلث ويسلوها الثلثة ويسب ^{الواحد}
 اليها بالثمن ولا تمان بالسبعين والثلث بالثلث ولا اربعة باربعة ^{اسماء}
 والخمسة بخمسة لا اتمان والستة بالكثير والبعث ببعث اسمها والتمان
 ثمانية اتمان ويمكن ان يعبر عن الثلاثة بثلاثة اتمان وعن الاربعة
 بالثلث والثلث وعن الخمسة بالثلث والثلثين وعن السبعة بثلثين وتسب ^{عن}
 الثمانية بثلثين وتسعين بل يقول بعضهم هذه العبارات اجودا ^{للمص} اعترافا
 في نظائرها ويعقبها العشرة ويسب الواحد اليها بالحرز ولا تمان بالخمسين
 والثلث بثلاثة لا اعتبار بالخمسين والحرز هذا الحسن ولا اربعة بالخمسين

والخمس بالضعف وهو ايضا ثلثه اعشار وخمس والستة ثلثه احماس ^{لضعف} او احماس واحد
والعشر سوي في نسبة الستة الى العشرة بين ثلثه احماس وبين الضعف ^{لضعف}
مع انه مقتضى كلامه سابقا وخلفا ان التناقض اجود ويمكن ان يحمل كلمة
او بمعنى بل وفيه تكلف والثمانية باربعة احماس واللتوة تسعة اعشار او
بالضعف والخمسين كما انه اربعة احماس فذلك هو ضعف وثلثه اعشار
لكن لا في الخمسة والستة سبعة اعشار او بالضعف والخمسين وعي قايما
نقدم ينبغي ان يكون الضعف بالضعف والخمسين اجود واما الضعف ^{لضعف} فبها بار
احماس وعشر فغير مستحسن وهذه الكسور النعنة اعني الضعف والثلث والربع
والخمس والسادس والسبع والتمز والثلث والعشر التي تجاز حجام من
الاشياء في العشرة تسمى بالكسور النعنة والنفقة وانها تسمى الكسور ايضا لانها
سائر الكسور للنفقة انما يتولد منها بالاضافة او التركيب او التكرار ^{لنفق} او التكرار
هو الذي انشئت به الواحد الى احد اعداد النقطه او بنسبة تحصلت
تلك النقطه فقط فلا اول هو الكسور النعنة والتناقض هو الكسور المتولدة عنها
والنسبة نوعان لانه اما ان يعبر الكسبة الى النسب الجيدة من غير النقائ
الي واسطة كما تقول الواحد عشر العشرة ويسمى بسطة واما ان يعبر بالنقائ
اليها كما يقول الواحد نصف العشرين اذا جعل الاثنين واسطة فاما
هذه النوع من الكسور منطفا لانها اسماء موضوعه نطق عليها او تطلق
بها من غير لضافة ونسبة الى المخرج وتسمى الكسور المفتوحة ايضا مثال
الاضافة ما ذكرنا من ضعف العشرة مثال التركيب ثلثه وربع كسوة من

انتهى من مثال الكور ظاهر ثم ان كلمة او في قوله والتكرير والتركيب لم يخلو
 لجوار اجتماع بعضهما مع بعض كاربعة ارباع سبيع من اربعة من ثلث
 وسنين وثلث من وربع سدس في اثنين من اربعة وعشرين فقد اجتمع
 لاضافة والتركيب وقس على هذا وكل عدد يعبر عنه في الشيء اي بعد اعداد
 التي هي خارج الكور النبعة فان هذه احدى هذه الخارج النبعة ولا يحد
 من اعداد الصم الا لاشان والثلث والخمسة والبعة اي لا يحد احد من
 اعداد الصم التي فوق العشرة ولو قال ذلك لكان اخصر واذا نسب ما هو
 ذلك العدد اليه عبر عن تلك النسبة باحدى هذه الكور النبعة وما يتولد
 منها وليكن لتوضيح ذلك ان عددا ب منطفا واجمعا اقل منه وليكن ج
 من الخارج النبعة التي هو باب ونفرض ا ب هـ ونعده مقدار ا ب م تين
 مقدار ا ب م ت ثلث وكل من ا ب ثلث كل ب سمي له ب بالاسباع
 الثلثين من سباعه لاصول ويتوجه اقل من هـ لان فرضنا ا ب ثلث
 امثاله ونقسمه على ج باحاد ب ط ح ج فكل من ز ط ح ج
 ك من الكور النبعة التي هي خارجها هـ فان نسبت ا ب ج عبر عنه بالكر ك
 له وان نسبت ا ب ج عبر عنه بالكر الكور اسمي له ومن ا عني
 الكور اقل السمي له والمنسوب الي ا ب وقس على هذا ان كان الكور كيا او
 والعدد لا هم هو الذي لا يعد غير الواحد عرف العدد لا هم لانه احدى
 وتعريف الكور المنطقية ولم تعرف العدد المنطوق انه يعرف بالمفاتيح
 على ا هم فيكون العدد المنطوق على هذا التقدير هو ما بعد غير الواحد سوا

كان من الخارج النعة كالاربعة والستة والثمانية والتعة والفرع اولا
 كثنائية عشر واربعة وعشرين والعدد احم هو ما لا يعد غير الواحد سوا
 كان من التعة كاثني وثلاثة وسبعة او كاحد عشر وثلاثة وعشرين فعلى
 هذا كل عدد اما منطق واما احم والتمية باللفظ من جهة الكثرة
 اليه المنطق واما تمية بالاحم فان الاحم بالغة هو الحجر الصالح للعدد
 سمي الجرد به تميزا له به من حيث المنطق لا يعد وتلك في الكثرة
 ان الجرد ثلثة اقسام احم وهو الذي يعد عدده من الخارج ^{منطق} التعداد
 وهو الذي لا يعد احم غير واحد وبالكثرة مثل البعة والخمسة والفرع
 ومشارك وهو الذي يعد منطق واهم معا فعلى هذا يكون الخارج ^{للتعة}
 كلها منطوقا فان كلا منها يعد دفعة ويثبت الواسطة بين احم ^{للمنطق}
 وان لم يعد ذلك الجرد احده من الخارج فثبت ما دون ذلك الجرد
 اليه انما يكون بالاجزاء اي اذا كان العدد المنطوق اليه بحيث لا يعد ^{الخارج}
 النعة كان نسبة ما دون ذلك الجرد اليه بلغة الجزء اما مفرد او جمعا
 فيدخل الشئ بالجمع بناء على ان المراد منه ما فوق الواحد فالاول كجزء من
 احد عشر والثاني كاربعة اجزاء من ثلثة عشر وانما كان كقولك لا تعدون
 عددا في الجرد المذكور بل هو الكثرة التعداد يعد الجرد الذي يكون
 ذلك الكثرة ميمالا بالسابع والثلاثين من سابعة الاحوال المفروضة انه
 لا يعد احد من الاحداد التعداد هذا خلف ويسمى هذا القسم من الكثر
 كما سمي فصيحا بالمنطق ولا يتوهم من ظاهر كلامه ان نسبة الثلثة مثلا

للثبوت يكون بالاجزاء لان الثبوت بعد نفسها في من القم الذي يعد احد
 لاعداد السبعة وايضا الكلام في الاعداد التي فوق الثبوت نعم برود على ما ذكره
 ان احدهما ان المبادىء من كلامه ان يشترط في القصر عن الكراهية ان
 الى العدد والنسب اليه وهذا ليس لكي او يقال في الواحد من مائة وسبعة
 وثلاثين انه جزء من احد عشر من جزء سبعة عشر اذ جعل احد عشر ^{سطح} واحد
 في الثبوت وهو كراهية وقد عبر عن غير احتياج الاضافة الى العدد والنسب اليه
 فانيهما انه يتوقف قسما اخر من الكراهية وهو ان يكون العدد والنسب بحسب ^{احد} يجرى
 لاعداد المنطقية ويجوز ايضا احد الاعداد والاهم التي فوق الخسة كالثلثة
 والثلثين فانه يعد الثلثة والاحد عشر معا فتارة يعبر عنه بالاجزاء
 وتارة بالكسور المنطقية وتارة بالكسور المركبة من الجزء والمنطق في المثال المذكور
 بين احد عشر الى الثلثة والثلثين بالثلث وخسة عشر ينسب اليه بالجزء وتارة
 يقال خمسة عشر جزءا من ثلثة وثلثين او يقال ثلثة واربعه اجزاء من
 احد عشر جزءا من الثلثة فهذا القسم من الكسور يصدر عن علمه تعريف المنطق ولا
 تعريف المنطق ولا تعريف لاهم على ما ذكره المحقق ولهذا قال بعضهم العدد ^{ان}
 كان اسم فليسب ما دونه من الصحاح اليه انما يكون بالاجزاء وان كان ^{مطلقا}
 فالنسبة اليه يكون بالكسور المنطقية وان كان مشتركا وهو الذي يعد
 لاهم والمنطق والنسبة اليه بالكسور الصم تارة وبالكسور المنطقية اخرى
 وهذا النوع من الكسور سمي الكسور المشتركة ويرد على هذا التمايز فان وجد
 او بعينه منطوقا وان كان هو اسم مع ان النسبة اليه لا يكون بالكسور المنطقية

والحوالين اثنين انما يكون احدهما على ما ذكره المصنف وما على ما ذكره القوم فهو
 منطوق فاما كل من الكثرين المنطوق ولا هم البعض اقسام كما قال يسمى الكثر
 المفرد كالنصف او الثلث وكجزء من واحد عشر او جزء من تسعة عشر او جزء
 امثلة لانها ان المنطق ولا اخر لان للاسم التثنية يسمى الكثر المذكور كالثلثين
 او ثلثة ارباع وكجزء من اثنين من واحد عشر واربعة اجزاء من تسعة عشر فحينها
 ايضا او دة اربعة امثلة على طريقة ما تقدم التثنية يسمى الكثر المركب وهو
 ان يعطى كسر على كسر اخر كالنصف والثلث وكالسدس والآخر وكجزء من واحد
 عشر وجزء من الثلث عشر او دة مهيئا ثلثة امثلة اثان المنطق وواحد
 للاسم الرابع يسمى الكثر المضاف كنصف الثلث وكجزء من واحد عشر جزء من جزء
 من ثلثة عشر او دة مهيئا امثلة المنطق ولا هم ولا يظهر لهذا الانضداد
 وجه يتقدمه وينبغي ان يعلم ان في الكثر المضاف لا يظهر التقاوت بتقديم
 احد الكثرين على لفظ الاخر انما فرق بين نصف الثلث وثلث النصف وبين
 جزء من واحد عشر من جزء من ثلثة عشر وبين جزء من ثلثة عشر من جزء
 من واحد عشر لان العادة جرت بتقديم الاكثر على الاقل ثم ان المصنف جعل
 الاقسام الاربعة اقسام اولية متقابلة على ما هو المبدأ ولا يخفى انه
 يمكن اجتماع الاقسام بعضها مع بعض كما يقال نصف سدس سنان او يقال
 انه نصف خمسة اجزاء من واحد عشر او يقال انه نصف ثلث خمس جعل
 بعضهم منطوق الكثر قسامين مفردا ومركبا واما بالفرد ما ينبغي في غيره
 صحيح فقط الى عدد صحيح اخر اكثر منه وقس الواحد بفرقة واحد